

متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق (ورقة للمناقشة)



الفهرس

الصفحة	الباب
	الباب الأول
6-3	قواعد عامة
	الباب الثانى
24-7	أسلوب القياس المعيارى
	الباب الثالث
32-25	النماذج الداخلىة لقياس مخاطر السوق
34-33	المصطلحات
	المرفقات والجداول



الباب الأول قواعد عامة

المقدمة والإطار العام

تمثل **مخاطر السوق*** في هذه الورقة المخاطر الناتجة عن التحركات غير الموازية في اسعار السوق التي تؤثر سلباً على قيم المراكز في محفظة المتاجرة، بالإضافة الى مخاطر اسعار الصرف مما ينعكس بدوره على الارباح والخسائر ورأس مال البنك.

وسيتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق باستخدام الأسلوب المعياري، وفي مرحلة لاحقة سيتم السماح للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية بشرط استيفاء مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، بالإضافة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي المصري. وتعرف وتحكم ورقة المناقشة معالجة المخاطر التالية:

أ) بالنسبة للمخاطر المتعلقة بالمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة **Trading Book**:

مخاطر المراكز المفتوحة

مخاطر التسوية

مخاطر الطرف المقابل

ب) بالنسبة لإجمالي بنود الميزانية:

مخاطر أسعار الصرف

يسمح الأسلوب المعياري (الوارد بالتفصيل بالباب الثاني من هذه الورقة) للبنوك باحتساب إجمالي متطلبات رأس المال باستخدام أسلوب البناء التراكمي **Building Block** بحيث يتم الحصول على إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق من خلال حساب متطلبات رأس المال لكل نوع من المخاطر المذكورة بعالية على حدة ثم إجراء عملية تجميع لها للوصول إلى إجمالي متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق ككل. يمكن استخدام أسلوب النماذج الداخلية لاحقاً (الواردة بالتفصيل بالباب الثالث من هذه الورقة) بالنسبة لمخاطر المركز ومخاطر سعر الصرف.

تمثل متطلبات رأس المال لمخاطر السوق المنصوص عليها بتلك الورقة الحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية الواجب الاحتفاظ بها ، أخذاً في الاعتبار صعوبة التنبؤ بكافة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأوراق المالية والعملات الأجنبية والتطورات في أسواق المال بصفة عامة.

وبناء على ذلك ، لا يعتبر الالتزام بالتعليمات الخاصة بمتطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر السوق كافياً في حد ذاته ، بل يجب أن يتوافر لدى البنوك مجموعة من الإجراءات ونظم الرقابة الداخلية التي تضمن فاعلية وحسن إدارة المخاطر وبما يتفق وتعليمات البنك المركزي المصري المزمع اصدارها في هذا الشأن.

* الرجوع إلى الفهرس الوارد في نهاية ورقة المناقشة فيما يتعلق بالمصطلحات الخاصة بمخاطر السوق.



وسيتم تطبيق تلك التعليمات على أساس منفرد (Solo Basis) بالنسبة للبنوك المصرح لها بالعمل في مصر متضمنة فروعها العاملة بالخارج، وعلى أساس مجمع (Consolidated Basis) بالنسبة للمجموعات المصرفية في مصر.

ولا يتم احتساب متطلبات رأس مال لمخاطر السوق بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر ما لم يطلب البنك المركزي خلاف ذلك، بشرط تطبيق تعليمات رقابية مثيلة في الدولة الأم التي يقع فيها المركز الرئيسي لهذه الفروع.

يتم إعفاء البنوك التي تمثل إجمالي المراكز المفتوحة المحتفظ بها بغرض المتاجرة لديها اقل من 5% من إجمالي الأصول والتي لا تتعدى قيمتها في جميع الأحوال 50 مليون جنيه، من احتساب متطلبات رأس مال لمخاطر السوق بالنسبة لمحفظة المتاجرة.

ويجب على البنوك بغرض حساب نسبة الإعفاء المشار إليها (5%) أخذ كافة المراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة في الاعتبار. وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تقييم أدوات الدين على أساس قيمتها السوقية، وتقييم الأسهم على أساس أسعار السوق، وتقييم المشتقات على أساس القيمة التعاقدية أو السوقية للأدوات المالية موضوع العقد. ويتم تجميع مراكز الفائض والعجز على أساس القيم المطلقة (بغض النظر عن إشاراتها).

يتعين على البنك المعفى من متطلبات رأس المال للمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة في حالة تجاوزه النسبة المشار إليها أعلاه، إخطار البنك المركزي المصري بذلك في أسرع وقت ممكن (خلال شهر من تجاوز الحد). وإذا تراءى للبنك المركزي المصري أن الزيادة عن الحد قد تستمر لمدة ليست بقصيرة، يحق له مطالبة البنك بالالتزام بمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق (للبنود الواردة بالمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة).

حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق على أساس منفرد أو على أساس مجمع:

أ- حساب متطلبات رأس المال على أساس منفرد Solo Basis:

يتم حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق للبنوك التي تطبق الأسلوب المعياري على أساس جمع متطلبات رأس المال المحسوبة لكل من مخاطر المركز، مخاطر التسوية، مخاطر الطرف المقابل، مخاطر سعر الصرف معاً.

في حين يتم حساب متطلبات رأس المال للبنوك التي تستخدم أسلوب النماذج الداخلية لاحقاً على أساس قياس المخاطر من خلال نماذج مصممة داخلياً لهذا الغرض.

أما بالنسبة للبنوك التي تجمع بين كل من الأسلوب المعياري وأسلوب النماذج الداخلية لاحقاً، فيتم احتساب إجمالي متطلبات رأس المال عن طريق جمع متطلبات رأس المال الناتجة عن استخدام الأسلوب المعياري وتلك الناتجة عن استخدام أسلوب النماذج الداخلية. ويتعين على البنوك الالتزام بهذه المتطلبات بصفة مستمرة.

ب- حساب متطلبات رأس المال على أساس مجمع Consolidated Basis:

يتم احتساب متطلبات رأسمالية للمجموعة المصرفية Banking group في مصر لمقابلة مخاطر المركز، مخاطر التسوية، مخاطر الطرف المقابل، ومخاطر أسعار الصرف.

وتلتزم المجموعات المصرفية بحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق بصفة مستمرة. في حالة تطبيق بعض أعضاء المجموعة المصرفية لأسلوب النماذج الداخلية لاحقاً والبعض الآخر للأسلوب المعياري، فإن متطلبات رأس المال للمجموعة المصرفية تحسب عن طريق جمع متطلبات رأس المال المحسوبة باستخدام الأسلوب المعياري وتلك المحسوبة باستخدام أسلوب النماذج الداخلية معاً.



محفظة المتاجرة Trading Book

يعتمد أحتساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق على أساس تصنيف المراكز بين محفظة المتاجرة **Trading Book** والمحافظ لغير اغراض المتاجرة **Banking Book**. تعتبر المراكز التي ليست بمحفظة المتاجرة مدرجة بالمحافظ لغير اغراض المتاجرة .

يجب أن يتوافر لدى البنوك سياسة واضحة تحدد الأسس التي يتم بموجبها تبويب مراكزها ضمن محافظ المتاجرة أو المحافظ لغير اغراض المتاجرة على أن يتم ذلك بأسلوب متناسق ووفقا لإجراءات محددة ومعتمدة من مجلس الادارة . ويجب أن تتوافق هذه السياسة مع سياسات المتاجرة المعتمدة لدى البنك وبما لايتعارض مع تعليمات البنك المركزي في هذا الشأن. ويتعين أن تتضمن هذه السياسات كيفية الالتزام بمتطلبات هذه الورقة. وبصفة عامة ، تتضمن محفظة المتاجرة مراكز الأدوات المالية المحتفظ بها إما بغرض المتاجرة أو بغرض تغطية مراكز اخرى بغرض المتاجرة. ولكي يتم الاعتراف بالأدوات المالية ضمن محفظة المتاجرة بغرض حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تكون خالية من أية شروط تعوق تداولها.
- أن تكون قابلة للتغطية بالكامل.

وبشكل أكثر تفصيلا تتكون محفظة المتاجرة من:

- 1- مراكز الأدوات المالية بغرض إعادة البيع و/أو المتخذة من قبل البنك للاستفادة في الأجل القصير من الفرق الفعلي و/أو المتوقع بين أسعار الشراء والبيع أو من تغيرات في أسعار أخرى أو في اسعار العائد.
- 2- مراكز التغطية التي يتخذها البنك لتغطية المخاطر الناشئة عن مراكز اخرى بمحافظ المتاجرة.
- 3- المراكز المعرضة للمخاطر الناتجة عن عمليات لم يتم تسويتها وعمليات التسليم بدون دفع والناشئة عن اتخاذ المراكز المذكورة أعلاه وكذا عن المشتقات المالية خارج الأسواق المنظمة **Over The Counter**.
- 4- المراكز المعرضة للمخاطر الناتجة عن عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء وعمليات إقراض الأوراق المالية على أن تكون تلك الأوراق المالية مدرجة بمحفظة المتاجرة.
- 5- المراكز المعرضة للمخاطر الناتجة عن عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع وعمليات اقتراض الأوراق المالية على أن يتوافر بها الشروط الآتية :-
 - أن يتم تقييم المراكز المعرضة للمخاطر بشكل يومي على أساس أسعار السوق .
 - أن يتم تعديل قيمة الضمانات بناءً على القواعد المتبعة من قبل البنك في هذا الشأن بحيث يتم الأخذ في الاعتبار التغيرات الجوهرية في قيمة الأوراق المالية موضوع الاتفاق.
 - أن يكون للبنك الحق في إجراء مقاصة فورية بين قيمة الأوراق المالية والتزام الطرف المقابل في حالة إخفاق الطرف المقابل.

ويمكن أن تقوم البنوك بتغطية مراكزها المعرضة للمخاطر بالمحافظ لغير أغراض المتاجرة **Banking book** عن طريق اتخاذ مراكز اما مع أطراف خارجية (أي بخلاف البنك نفسه) أو من خلال عمليات داخلية بمحافظ المتاجرة والتي تعتبر طرف مقابل فعال.

أ- في حالة إجراء عملية التغطية للمراكز المحتفظ بها ضمن المحافظ لغير أغراض المتاجرة **Banking book** مع أطراف خارجية، فإن عملية التغطية تبوب ضمن المحافظ لغير اغراض المتاجرة. وفي هذه الحالة يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بالمركز الاصلى (المحتفظ به بالمحافظ لغير اغراض المتاجرة) ضمن المخاطر الائتمانية . كما يتم استبعاد عملية التغطية المتعلقة بها من مخاطر السوق، مع تضمينها في حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان لها.



ب- تغطية المراكز مع دفاتر المتاجرة داخل البنك كطرف مقابل فعال: يحدث ذلك عن طريق تنفيذ عملية داخلية بين المراكز المحتفظ بها لغير اغراض المتاجرة ، والمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة (محفظة المتاجرة) ، وكعملية داخلية فان المراكز الأساسية المحتفظ بها بغرض الاستحواذ والمغطة ستظل بالمحافظ لغير أغراض المتاجرة **Banking book** وتخضع لمتطلبات رأس مال لمقابلة مخاطر الائتمان. في حين أن عملية التغطية المتعلقة بها والمبوبة ضمن محفظة المتاجرة يتم تضمينها في حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق (كمخاطر عامة فقط) ولا يتم حساب مخاطر محددة. ويجب أن تكون هذه العمليات الداخلية ضمن سياسة البنك وبما يضمن عدم إساءة استخدام هذه العمليات للتحويل المراكز بين محفظة المتاجرة والمحافظ لغير أغراض المتاجرة **Banking book**، وذلك بهدف تخفيض متطلبات رأس المال وبما يتفق وتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن .

اساليب تقييم المراكز بمحفظة المتاجرة

يجب على البنوك أن تجرى عملية تقييم - بصفة يومية على الأقل - للمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة لديها وفقا لأسعار السوق (سوق نشط وذات سيولة عالية) السائدة (**Mark-to-Market**) وبما يتماشى مع القواعد المحاسبية المستخدمة. ولتقييم المراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة بشكل يومي وفقا لأسعار السوق، يجب على البنوك استخدام أسعار الإقفال للسوق المستتقة من مصادر معلومات دقيقة ومستقلة مع استخدام الأسعار الأكثر تحوطا (بيعا أو شراء) مثل أسعار التبادل أو أسعار الشاشاتالخ.

وفي حالة عدم توافر بيانات كافية عن أسعار السوق، فيجب عليها استخدام نماذج التسعير (**Mark to Model**)، وذلك بغرض حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق ويتم التقييم من خلال النموذج باستخدام متغيرات متعلقة بالسوق.

ويلتزم البنك بالمتطلبات التالية عند إجراء التقييم وفقا للنماذج الداخلية:-

أ- يجب أن تكون الإدارة العليا على علم بعناصر مراكز المتاجرة التي يتم تقييمها وفقا للنماذج وان تكون على دراية تامة بكافة جوانبها.

ب- يجب تعريف محددات النماذج **Parameters** والتي يتم الحصول عليها من السوق حتى تكون متماشية مع أسعار السوق، وأن يتم تقييم هذه المحددات بشكل دوري.

ج- يجب توافر منهجية متعارف عليها في السوق لتقييم أدوات مالية معينة.

د- في حالة قيام البنك بتطوير النموذج المستخدم، يجب أن يكون مبنى على فروض مناسبة، ويتم تقييم هذه الفروض بواسطة متخصصين ذو كفاءة عالية ويتمتعون باستقلالية ولا يرتبط عملهم بتصميم النموذج أو تطويره.

هـ - لا بد أن يخضع النموذج المستخدم لعملية مراجعة دورية لتحديد مدى دقته، كما يجب التحقق من الأسعار المستخدمة في التقييم، بالإضافة إلى ضرورة إجراء تقييم يومي للأسعار المستخرجة من النموذج .



الباب الثاني
أسلوب القياس المعياري
القسم الأول
قواعد عامة

مقدمة

وفقا للأسلوب المعياري ، يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق من خلال حساب رأس المال اللازم لكل نوع من أنواع المخاطر التي سترد بشكل منفرد في الأقسام التالية من هذه الورقة. وفيما يتعلق بمخاطر المركز (والواردة بالقسم الثاني) فيتم تبويب الأصول بمحفظة المتاجرة وفقا لطبيعة الأداة المالية وعوامل المخاطر المتعلقة بها.

وعلى وجه التحديد تؤخذ المخاطر التالية في الاعتبار:

- مخاطر أسعار العائد

- المخاطر المحددة والمتعلقة بالطرف المصدر للأدوات المالية، مقارنة بمخاطر الائتمان

- المخاطر العامة المرتبطة بالتغيرات في أسواق الأسهم

- المخاطر المحددة والمرتبطة بكل سهم على حدة

ويتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التسوية **Settlement Risk** للمراكز القائمة في محفظة المتاجرة التي لم يتم تسويتها في تاريخ الاستحقاق. (الواردة بالقسم الثالث)

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الطرف المقابل **Counterparty Risk** والتي قد تنشأ نتيجة تعثر هذا الطرف قبل تاريخ استحقاق الأداة المالية (الواردة بالقسم الرابع).

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر أسعار الصرف **Foreign Exchange Risk** التي تمثل مخاطر تحقيق البنك لخسائر نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار الصرف وذلك على مستوى المركز المالي للبنك ككل (الواردة بالقسم الخامس).

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر عقود الخيارات **Options** والتي تخضع لمعالجات خاصة، حيث يستطيع البنك قياس المخاطر المتعلقة بهذه العمليات باستخدام الأسلوب البسيط، أو أسلوب معامل التغير **Delta Plus**. (الواردة بالقسم السادس)



القسم الثاني
مخاطر المركز
Position Risk

1/2 مقدمة

تنشأ مخاطر المركز المفتوح نتيجة التقلبات في أسعار الأوراق المالية والتي تعزى إلى عوامل مرتبطة بتطورات الأسواق المالية بصفة عام **General risk** ، أو مخاطر مرتبطة بكل ورقة مالية على حدة **Specific risk**

وتتكون مخاطر المركز ، المحسبة لمحفظه المتاجرة بالبنك ، مما يلي :
(أ) مخاطر عامة ، تشير إلى مخاطر التعرض للخسائر نتيجة للتحركات غير المواتية في أسعار الأدوات المالية بصفة عامة .

(ب) مخاطر محددة، وتشير إلى مخاطر التعرض للخسائر نتيجة للتغيرات غير المواتية في أسعار أوراق مالية بعينها والتي تعزى إلى عوامل متعلقة بالطرف المصدر لهذه الأوراق.
ويجب أن تحسب مخاطر المركز ومتطلبات رأس المال للآتي:

• أوراق الدين والأدوات المالية الأخرى التي تعتمد قيمتها على اتجاهات أسعار العائد (مخاطر عامة) والجدارة الائتمانية للطرف المصدر لها(مخاطر محددة)
• الأسهم والأدوات المالية الأخرى التي تعتمد قيمتها على التطورات في سوق رأس المال (مخاطر عامة) والوضع المالي للطرف مصدر الأسهم (مخاطر محددة).

في حالة اتخاذ البنك لمراكز أدوات مالية تتأثر بمخاطر لا تتضمنها هذه الورقة، فيتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بها بعد استشارة البنك المركزي المصري.

2/2 قياس المخاطر المتعلقة بمراكز أوراق الدين (اذونات خزانة /سندات) :

يجب على البنك عند قياس المخاطر المتعلقة بمراكز أوراق الدين (المحتفظ بها بغرض المتاجرة) أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- أوراق الدين (السندات واذونات الخزانة) التي تعتمد قيمتها على أسعار العائد أو عوامل مخاطر مشابهة (مثل التضخم) والتي تتمثل في أوراق الدين الموجودة ضمن أصول البنك ، وكذا عمليات المشتقات المرتبطة بها والمحتفظ بها بغرض المتاجرة.

- المشتقات المرتبطة بأسعار العائد.

- الأدوات الأخرى التي تعتمد قيمتها على أسعار العائد أو عوامل مخاطر مشابهة والمحتفظ بها بغرض المتاجرة.
كما يتم أخذ أوراق الدين (السندات واذونات الخزانة) التي يتم إقراضها في الاعتبار عند احتساب مخاطر المركز.

1/2/2 قياس المخاطر العامة لأوراق الدين General Risk

لحساب المخاطر العامة لأوراق الدين ، يتم إتباع طريقة الاستحقاق **Maturity Method** . والتي بمقتضاها يتم استخدام سلم الاستحقاق **Maturity Ladder** لمراكز أوراق الدين وفقا لكل نوع من العملات الأجنبية الرئيسية المقوم بها، ويتم حساب متطلبات رأس المال لكل عملة رئيسية على حده . أما باقي مراكز أوراق الدين بالعملات الأجنبية التي لا تشكل أهمية نسبية كبيرة ، فلا يتطلب ذلك عمل سلم استحقاق لكل عمله على حده ، وإنما يكفي بعمل سلم استحقاق واحد لها، على أن يتم إدراج صافي المركز لكل عملة (فائض أو عجز) داخل الفترة الزمنية الملائمة **Time Band** في سلم الاستحقاق، ثم يتم جمع صافي المراكز لكل فترة زمنية بغض النظر عن كونها مراكز فائض أو عجز للوصول إلى المركز الإجمالي لسلم الاستحقاق.



كما يمكن للبنك إتباع طريقة فترة الاسترداد **Duration Method** (بدلاً من طريقة الاستحقاق) كطريقة بديلة لقياس المخاطر العامة لأوراق الدين . ولكي يسمح للبنك بإتباع طريقة فترة الاسترداد ، يجب على تقديم طلب للبنك المركزي المصري للحصول على موافقته قبل استخدام هذه الطريقة . وفي حالة قيام البنك باتباع هذه الطريقة (فترة الاسترداد) فانه لا يمكن السماح له باتباع طريقة الاستحقاق مرة اخرى الا في حالات استثنائية وبموافقة البنك المركزي المصري.

ويوضح المرفق رقم "1" الخطوات التفصيلية لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة لأوراق الدين باستخدام الطريقتين المشار إليهما.

(أنظر مرفق رقم 4 ، نموذج 1 لأغراض التقارير) .

2/2/2 المخاطر المحددة لأوراق الدين (Specific Risk)

تعرف المخاطر المحددة لأوراق الدين بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة لتغير أسعار هذه الأوراق في السوق بسبب عوامل متعلقة بالطرف المصدر لهذه الأوراق بشكل عام .

ولقياس المخاطر المحددة لأوراق الدين بشكل مفصل (كل ورقة على حدة) يتم أولاً تصنيف أوراق الدين وفقاً للفئات المناسبة لها (والموضحة بالجدول رقم 1 التالي) وذلك على أساس الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق. ثم يتم ضرب قيمة كل ورقة في الوزن الترجيحي المقابل لفئاتها. تجمع المراكز المرجحة (بغض النظر عن كونها مراكز فائض أو عجز) لحساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة. لا تؤخذ في الاعتبار مراكز أدوات الدين المصدرة بمعرفة البنك ذاته حيث يتم خصمها من رأس المال عند حساب معدل كفاية رأس المال.

جدول (1)

أوراق ذات مخاطر عالية (non- Qualifying items)	أوراق ذات مخاطر منخفضة (اوراق مؤهلة (Qualifying items) الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			أوراق الدين الخاصة بالحكومات المركزية
	أكثر من 24 شهر	أكثر من 6 اشهر و اقل من 24 شهر	6 شهور او اقل	
%10	%2	%1.25	%0.31	%0 : %10

يتم إعطاء وزن ترجيحي للسندات المصدرة أو المضمونة من الحكومات المركزية، والبنوك المركزية أو الحكومات المحلية بناء على تصنيف مخاطر كل دولة من الدول المشتركة في الاتفاقية الرسمية لتسهيلات المصدرين والصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD . ويجب أن يستخدم البنك آخر تقييم متاح وتطبق الأوزان الترجيحية للمخاطر وفقاً للجدول رقم 2 التالي:

جدول (2)

الجدارة الائتمانية	1-0	2	3	4 - 7
متطلبات رأس المال	%0	%2	%5	%10



يطبق وزن ترجيحي قدرة (صفر) لأوراق الدين المصدرة أو المضمونة من الحكومات المركزية، البنوك المركزية أو الحكومات المحلية بالعملة المحلية.

تعامل أوراق الدين كأدوات ذات مخاطر منخفضة (Qualifying Items) إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

- أن تكون مدرجة في سوق مالي واحد على الأقل.
- أن تتمتع بدرجة سيولة مقبولة .
- أن تكون ذات درجة مخاطر منخفضة بناء على الملاءة المالية لمصدر الورقة.

علما بأن هذه الأوراق ستكون محل فحص دقيق من جانب البنك المركزي المصري، وبناء على ذلك يحق له تغيير تقييم البنك في حالة إذا كانت أوراق دين معينة ذات مخاطر عالية.

وسيتم اعتبار أوراق الدين التي لم يتوافر فيها الشروط المحددة أعلاه ذات مخاطر عالية وستخضع لوزن ترجيحي للمخاطر المحددة 10%.

يتم قياس المخاطر المحددة لعمليات المشتقات المالية في حالة إذا كانت هذه العمليات مرتبطة بأدوات مالية . على سبيل المثال إذا كان موضوع العقد هو عملية مبادلة مرتبط بأسعار العائد على المعاملات بين البنوك (Inter-bank rates) في هذه الحالة تكون العملية تنطوي على مخاطر أسعار العائد فقط (لانتطوى على مخاطر محددة). في حين إذا كانت عملية المبادلة مبنية على أساس عائد السندات، فسيتم في هذه الحالة حساب مخاطر محددة للسند موضوع العقد. وبالنسبة لعقود الخيارات Options فسيتم حساب المخاطر المحددة لها بناء على قيمة معامل التغير Delta Weight للأداة المالية موضوع العقد وذلك باستثناء عقود الخيارات المشتراة من أسواق غير منظمة أو خارج المقصورة Over the Counter حيث يتم حساب متطلبات رأس المال لها مثل التي تم حسابها للأدوات المالية موضوع العقد.

يتعين على البنوك فيما يتعلق بالمراكز الناشئة عن عمليات التوريد والمدرجة بمحفظة المتاجرة لديها، احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بالنسبة لها وذلك من خلال تطبيق نفس اوزان المخاطر المتعلقة بالاطراف المقابلة (المصدرين) الواردة بالتعليمات الخاصة بمخاطر الائتمان .

ملحوظة: في حالة تطبيق نظام التصنيف الائتماني الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها في

التعليمات الخاصة بمتطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان Credit risk regulation ، سيتم السماح للبنوك

باستخدام هذا التصنيف في حساب المخاطر المحددة بدلا من التصنيف الموجود في الجداول أرقام 1 و 2 المشار

إليهما سلفا.

أنظر مرفق 4 نموذج 2 لأغراض التقارير.

3.2.2 حساب متطلبات رأس المال للمراكز المغطاة باستخدام المشتقات الائتمانية :

يمكن أن يستخدم البنك المشتقات الائتمانية لتقليل المخاطر المحددة . ولحساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة يجب في هذه الحالة التفرقة بين :

1. العمليات المغطاه بالكامل full allowance

2. العمليات المغطاه بنسبة 80% allowance

3. العمليات المغطاه بشكل جزئي (نسبة أقل من 80%) Partial allowance

4. العمليات غير المغطاه No -allowance



(1) العمليات المغطاه بالكامل full allowance

تعد العمليات المالية الواجب اخذها في الاعتبار عند احتساب المتطلبات الرأسمالية مغطاه بالكامل عندما تتحرك قيم مراكز الفائض والعجز في اتجاهات معاكسة وبنفس المدى . وتتواجد هذه الحالة - على سبيل المثال - عند وجود مركزين لهما نفس البنود والشروط وكذا عند تواجد مركز نقدي فائض مغطى بعقد مبادلة عائد total rate of return swap (أو العكس) عند التوافق الكامل بين الأصل المرجعي والمركز المغطى ، في هذه الحالات لا يتم حساب متطلبات رأس مال للمخاطر المحددة لمركز الفائض ومركز العجز.

(2) العمليات المغطاه بنسبة 80% allowance

تعد العمليات المالية مغطاه بنسبة 80% من قيمتها (أي وجوب احتساب متطلبات رأسمالية لنسبة 20% غير المغطاه) عندما تتحرك قيم مركزي الفائض والعجز في اتجاه معاكس ويكون هناك توافق كامل بين: - الأصل المرجعي والمركز النقدي - تاريخ استحقاق الأصل المرجعي وتاريخ استحقاق عملية المشتقات الائتمانية - عملة الأصل المرجعي وعملة المركز النقدي بالإضافة إلى ذلك يجب الا تؤدي الخصائص الرئيسية للمشتق الائتماني (مفهومه ، آلية التسوية الخاصة به الخ) إلى حدوث تحركات في اسعار المشتق الائتماني تختلف بشكل كبير عن تلك الخاصة بالمركز النقدي ذاته. وتحدث هذه الحالة ، على سبيل المثال، عند تغطية المركز النقدي بعقد Credit Default Swap أو credit-linked note (والعكس صحيح) عند استيفاء الشروط سالفة الذكر. يجب على البنوك في مثل هذه الحالات ، أن تأخذ في الاعتبار المتطلبات الرأسمالية للمخاطر المحددة الخاصة بالمشتق الائتماني أو المركز المغطى أيهما أكبر بعد تخفيض قيمة تلك العمليات بنسبة 80% .

(3) العمليات المغطاه بشكل جزئي (نسبة أقل من 80%) Partial allowance

يكون هناك تخفيض جزئي للمخاطر عندما تتحرك قيمة مركز الفائض ومركز العجز في اتجاهات عكسية ، وذلك في الحالات التالية:

أ - في حالة عدم وجود توافق بين مركز الفائض (المركز النقدي الأصلي) والمركز المتخذ بغرض التغطية (عملية المبادلة على سبيل المثال) ولكن تتوافر الشروط التالية:

- أن يكون الأصل المعنى موازياً في القيمة لمركز التغطية أو اقل.

The reference asset ranks pari passu with or is junior to the hedged obligation
The same issuers - في حالة إذا كان الأصل المعنى وعملية التغطية تم إصدارهما من طرف واحد

ب . في حالة عدم وجود توافق بين مركز الفائض (المركز النقدي الأصلي) والمركز المتخذ بغرض التغطية من حيث نوع العملة أو تاريخ الاستحقاق.

ج . في حالة مركز فائض نقدي مغطى بعملية مشتقات ائتمانية (أو العكس) على أصل مختلف بحيث يكون المركز المغطى ضمن الالتزامات الواردة بمستندات عملية المشتقات.

ولكافة الحالات المشار إليها اعلاه يقوم البنك بحساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة لأعلى قيمة سواء كان ذلك للمركز المغطى أو لعملية التغطية (عملية المشتقات الائتمانية).



4) العمليات غير المغطاه No allowance

بالنسبة للعمليات التي لا تتوافر فيها الشروط السابق الإشارة إليها بالحالات الثلاثة السابقة يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة لكل من عملية المشتقات الائتمانية والمركز المغطى بها.

3/2/2 معالجة المشتقات

يتم تحويل جميع عمليات المشتقات والعمليات خارج الميزانية والمبوبة بمحفظة المتاجرة، والتي تتأثر بشكل كبير بأسعار العائد، إلى مراكز الأدوات المالية موضوع العقد وسوف تخضع لمتطلبات رأس المال للمخاطر العامة والمحددة .

يقوم البنك بعمل مقاصة بين مراكز الفائض والعجز للأدوات المتطابقة من حيث المصدر، الكوبون، العملة، تاريخ الاستحقاق والأدوات المالية موضوع العقود. بالإضافة إلى الآتي:

- بالنسبة للعقود المستقبلية Futures: يتم عمل مقاصة بين المراكز الخاصة بالعقود ذات القيم المقدرة، أو التي يكون موضوع العقد أداة مالية، على أن تكون تلك المراكز لنفس المنتج ويكون الفارق بين تاريخي استحقاق العقدين 7 أيام على الأكثر.

- بالنسبة لعقود المبادلة Swaps واتفاقيات أسعار العائد الآجلة (FRAs): يجب أن يكون سعر العائد المرجعي واحد Reference rate (للمراكز التي تعتمد على سعر العائد المتغير)، ويكون الفرق بين عائد الكوبون لهذه العقود متقارب (بما لا يتجاوز 15 نقطة أساس).

- بالنسبة لعقود المبادلة Swaps واتفاقيات أسعار العائد الآجلة (FRAs) والعقود الآجلة (Forwards): يكون تاريخ إعادة التسعير أو بالنسبة للمراكز ذات العائد الثابت تكون الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق وفقا للحدود التالية:

- إذا كانت الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق اقل من شهر وأن يكون تاريخ إعادة التسعير في ذات اليوم .
 - إذا كانت الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق بين شهر و عام وأن يكون الفرق بين تاريخي إعادة التسعير 7 أيام على الأكثر .
 - إذا كانت الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق أكثر من عام وأن يكون الفرق بين تاريخي إعادة التسعير ثلاثين يوم على الأكثر .
- يجب أن تعالج مراكز المشتقات على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق كمزيج بين مراكز الفائض ومراكز العجز للمراكز ذات القيم المتساوية.

على سبيل المثال :

1. العمليات التي يتم من خلالها مبادلة تدفقات العائد الثابت مقابل تدفقات العائد المتغير (مثال: عقود مبادلة أسعار العائد IRS) تدرج كمزيج من أصول (أو التزامات) ذات سعر عائد ثابت والتزامات (أو أصول) ذات عائد متغير. وبالتالي يجب على البنوك تسجيل مركز الفائض (أو العجز) كأصل (أو التزام) ذو العائد الثابت في الفترة الزمنية التي تعكس اجل العقد، ومركز عجز (أو فائض) كالتزام (أو أصل) ذو العائد المتغير في الفترة الزمنية التي تتماشى مع الفترة المتبقية قبل تاريخ الاستحقاق أو تاريخ إعادة تسعير العائد.

2. للعمليات الأخرى خارج الميزانية ، (على سبيل المثال : عقود الصرف الآجلة ، العقود المستقبلية ، اتفاقيات أسعار العائد الآجلة ، عقود المبادلة) يجب على البنك تسجيل مركز فائض (أو عجز) في الفترة الزمنية المرتبطة بتاريخ التسوية ، ومركز عجز (فائض) في الفترة الزمنية التي تعكس الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق العقد .
أنظر مرفق رقم "4" ، نموذج 1 و 2 لأغراض التقارير.



3/2 قياس مخاطر المتعلقة بمراكز الأسهم

- يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بالأسهم وفقا لمايلي :
- يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة للأسهم المملوكة للبنك بواقع : 10% من إجمالي صافي المركز . كما يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة للأسهم بواقع 10% أيضا من إجمالي المركز. ويمكن احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة للأسهم بواقع 5% في حالة أن تكون محفظة الأسهم متنوعة بشكل كافي وعالية السيولة.
 - ولكي يتم اعتبار محفظة الأسهم لدى البنك متنوعة بشكل كافي يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:
 - إذا كانت قيمة الأسهم من نوع واحد (نفس المصدر) لا تتعدى 10 % من إجمالي محفظة الأسهم المملوكة للبنك والمبوبة في محفظة المتاجرة ، أو
 - إذا كانت قيمة الأسهم من نوع واحد (نفس المصدر) تمثل ما بين 10% - 20% من إجمالي محفظة الأسهم ، ولا يتجاوز اجمالي تلك المراكز مجتمعة 50% من قيمة إجمالي محفظة الأسهم المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- بالإضافة إلى ذلك تعتبر الأسهم ذات سيولة عالية إذا توافرت فيها الشروط التالية :
- بالنسبة للأسهم المتداولة في البورصة المصرية، يجب أن تكون مصنفة ضمن المؤشر " 30 Case .
 - بالنسبة للأسهم المتداولة في بورصات أجنبية منظمة فيجب مراعاة ما يلي :
- أ- إذا كانت الأسهم متداولة في بورصات إحدى دول الاتحاد الاوروبي EU ، أو في الدول العشرة الكبرى G10 ، يمكن اعتبارها ذات سيولة عالية.
- ب - إذا كانت الأسهم متداولة بدول أخرى بخلاف الدول المشار إليها أعلاه ، يمكن اعتبارها ذات سيولة عالية اذا كان معدل دوران الأوراق المالية في هذه الأسواق لا يقل عن 7.5% (معدل الدوران هو نسبة قيمة حجم التداول خلال الستة أشهر السابقة إلى متوسط القيمة الرأسمالية للسوق **Market Capitalization** لنفس الفترة) .
- ولأغراض تحديد الأسهم الجيده (ذات مخاطر منخفضة) في هذه الأسواق، يجب أن يعاد حساب معدل الدوران كل ستة أشهر على الأقل. كما يجب أن يحتفظ البنك بسجل للبيانات المستخدمة في حساب المعدل لنفس الفترة. ولحساب مخاطر المركز للأسهم ، يجب أن يأخذ البنك في الاعتبار كافة المراكز بمحفظة المتاجرة بالنسبة للأسهم والأدوات المالية المشابهة مثل عمليات المشتقات على مؤشرات الأسهم.
- يتم حساب إجمالي المركز على اساس مجموع صافي مراكز الفائض وصافي مراكز العجز (كقيم مطلقة). في حين يتم حساب إجمالي صافي المركز في الفرق (كقيمة مطلقة) بين إجمالي صافي مراكز الفائض وإجمالي صافي مراكز العجز، وذلك لكل عملة (بمعنى آخر يتم حسابها لكل عمله يتم تداول أسهم بها على حده).
- لحساب إجمالي المراكز وصافي المراكز تعامل مشتقات مؤشر الأسهم كأدوات مالية منفصلة او يتم تقسيمها لعدة مراكز والتي تمثل الأسهم المحسوبة على أساسها المؤشر. وفي هذه الحالة يمكن عمل مقاصة بين المراكز المنفصلة الخاصة بالمؤشر والمراكز المقابلة لنفس الأسهم المرتبطة بعمليات أخرى.
- يسمح للبنوك بإجراء المقاصة المشار إليها حتى في حالة إذا كانت عمليات المشتقات على مؤشر الأسهم لا تمثل كامل قيمة المؤشر بشرط ألا تقل عن 90 % من القيمة السوقية للمؤشر.



يجوز للبنوك التي لا تستطيع تقسيم عقود المشتقات الخاصة بمؤشرات الأسهم – المتنوعة بشكل كافي ومتداولة في أسواق منظمة- إلى عناصرها الأساسية ، عدم احتساب متطلبات رأسمالية للمخاطر المحددة. ويعتبر المؤشر التي يتسم بالتنوع الكافي هو المؤشر الذي يعكس اوضاع سوق الأسهم بصفة عامة (وبالتالي المؤشرات التي تمثل قطاعات بعينها لا تؤخذ في الاعتبار).
أنظر المرفق رقم "4" ، نموذج 3 لأغراض التقارير .

4/2 مخاطر المركز لوثائق صناديق الاستثمار

يمكن للبنوك استخدام عدة طرق لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة والمحددة للمراكز المتعلقة بوثائق صناديق الاستثمار المحتفظ بها بغرض المتاجرة. وتتسم طرق حساب متطلبات رأس المال لوثائق صناديق الاستثمار بازدياد درجة التعقيد والحساسية للمخاطر بناءً على قدر المعلومات المتوافرة لدى البنك المستثمر عن مكونات الصندوق.

قد يتم الاعتماد على طرف ثالث لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر مراكز ووثائق صناديق الاستثمار نيابة عن البنك المستثمر في الصندوق . وبصفة خاصة يمكن إن تقوم شركة إدارة الأصول التي تدير الصندوق بهذه المهمة ويعتمد اختيار البنك للطرف الثالث (الذي سيتولى عملية التقييم) على درجة تعقد الصندوق محل التقييم. وبصفة خاصة يجب على البنك الذي يعتمد على طرف ثالث لاحتساب متطلبات رأس المال أن يقوم بما يلي:

- تقييم إمكانيات وقدرات الطرف الثالث الذي سيتولى مهمة قياس مخاطر الصندوق نيابة عنه، على أن يأخذ في الاعتبار خصائص وسمات الاستثمارات بالصندوق.
 - تنفيذ العقد المبرم بدقة والذي يحدد الواجبات التي يتعين على الطرف الثالث الالتزام بها عند حساب متطلبات رأس المال. كما يتضمن العقد الاتفاق على أساليب حساب متطلبات رأس المال والبيانات والمعلومات المستخدمة في ذلك ، مع تزويد البنك المستثمر بكافة النتائج والمخرجات والمستندات والبيانات الناتجة عن عملية حساب متطلبات رأس المال .
 - أن يقوم البنك بالتحقق بصفة دورية من مدى الالتزام بينود العقد .
- بالإضافة إلى ما سبق ، يجب أن يتضمن العقد تنظيم عملية إلغاء التعاقد بين الطرفين أو انسحاب إحدى الأطراف أو كلاهما من الاتفاق المبرم. مع الأخذ في الاعتبار ضرورة استمرار البنك في حساب متطلبات رأس المال لصناديق الاستثمار.

طرق حساب متطلبات رأس المال:-

يتم السماح بعمل مقاصة بين مراكز العجز والفائض في صندوق الاستثمار الواحد .ولا يسمح بعمل مقاصة بين الاستثمارات المالية المكونة لمحفظة الصندوق والمراكز الأخرى المحتفظ بها بغرض المتاجرة لدى البنك .
وفي جميع الأحوال يجب الا تجاوز متطلبات رأس المال للمخاطر العامة والمحددة لمراكز ووثائق صناديق الاستثمار نسبة 32% من القيمة العادلة للوثيقة.

هناك ثلاث طرق مختلفة لحساب متطلبات رأس المال الخاصة بوثائق صناديق الاستثمار:-

- 1- الطريقة المفصلة بالكامل Full-look through method
- 2- الطريقة المفصلة بشكل جزئي Partial-look through method
- 3- الطريقة العامة Residual method

♦ باستثناء في حالة قيام البنك بإتباع الطريقة المفصلة بالكامل Full look through method



1- الطريقة المفصلة بالكامل Full-look through method

لكي يتم إتباع هذه الطريقة يجب على البنك أن يكون على دراية تامة بالاستثمارات المكونة للصندوق (على الأقل بشكل شهري). ويتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر العامة والمحددة للصندوق على أساس معاملة استثمارات الصندوق مثل استثمارات البنك المحتفظ بها بغرض المتاجرة. وبناء عليه يمكن عمل مقاصة بين المراكز المختلفة للأدوات المالية المستثمر فيها الصندوق والمراكز الأخرى الخاصة بالبنك على أن يكون البنك مالكا لعدد كاف من وثائق الصندوق تمكنه من استرداد أو التصرف في الاستثمارات المقابلة لهذه الوثائق.

2. الطريقة المفصلة بشكل جزئي Partial-look through method

يستخدم البنك هذه الطريقة في حالة عدم دراية البنك بشكل كامل باستثمارات الصندوق، ولكن يحدد النظام الأساسي للصندوق كيفية توزيع رأس مال الصندوق على أنواع الاستثمارات المختلفة، ويتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر العامة والمحددة كما يلي:-

- يفترض أن الصندوق يبدأ بالاستثمار في أوجه الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة - في إطار الحدود القصوى المسموح بها وفقا للنظام الأساسي له - التي تستوجب متطلبات مرتفعة لرأس المال وذلك للمخاطر العامة والمحددة، . ويتم تباعا الاستثمار (بطريقة تنازلية) في الاستثمارات ذات درجة المخاطر الأقل حتى يتم الوصول للحد الأقصى المسموح به لاستثمارات الصندوق ككل. وبناء عليه فإن قياس المخاطر المتعلقة بالصندوق سيتم بناء على الافتراضات السابق الإشارة إليها عند حساب متطلبات رأس المال.

- في حالة سماح النظام الأساسي للصندوق بالاقتراض من الغير بغرض زيادة استثمارته المالية، يجب على البنك حساب متطلبات رأس المال على حصته في الزيادة في استثمارات الصندوق والناجمة عن الاقتراض من الغير. يطلق على الطريقتين السابقتين "الطرق المحددة"، وتستخدم فقط عند توافر الشروط التي سيرد ذكرها في الفقرة التالية، أما بالنسبة للمراكز الأخرى فيتم استخدام الطريقة العامة Residual method .

الشروط الواجب توافرها لاستخدام الطرق المحددة :

أن تكون الصناديق تم تأسيسها عن طريق الشركات العاملة في جمهورية مصر العربية وتخضع للرقابة من إحدى الجهات الرقابية داخلها، أو تم تأسيسها في إحدى دول مجموعة العشرة الكبرى (الـ G10)، ويجب أن يتوافر بها الشروط الآتية:-

أ- أن تتضمن لائحة الصندوق ما يلي:-

- أنواع الاستثمارات المصرح للصندوق الاستثمار فيها.

- الحدود الخاصة بكل نوع من أنواع الاستثمارات.

- الحد الأقصى للاقتراض في حالة السماح باستخدام الرافعة المالية.

ب- يجب أن يتم الإقرار عن نشاط الصندوق بالقوائم المالية السنوية والتقارير الربع سنوية حتى يتم تقييم الأصول، الالتزامات، الأرباح وأعمال الصندوق عن فترة محددة.

ج- يجب أن تكون وثائق الصندوق قابلة للاسترداد نقدا وبصفة يومية بناء على طلب حائزي الوثائق .

د- يجب أن يتم الفصل بين الأصول المملوكة للصندوق والأصول المملوكة للشركة المسؤولة عن إدارة الصندوق.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب على البنوك القيام بعمل تقييم ملائم للمخاطر المحيطة بالصندوق.



ومن الجدير بالذكر أن استخدام الطريقة الأولى والثانية لاحتساب متطلبات رأس المال لوثائق صناديق الاستثمار المصدرة في الدول الأجنبية والتي لا يتم تصنيفها ضمن مجموعة العشرة (الـ G10) يخضع لموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي المصري ، وبناء عليه فإنه يجب على البنوك التي تعتزم الاستثمار في تلك الوثائق أن تقدم للبنك المركزي ما يفيد توافر الشروط سالفة الذكر.

أنظر المرفق رقم "4" النماذج أرقام 1، 2، 3 لأغراض التقارير.

3. الطريقة العامة Residual method

يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر العامة والمحددة على اساس نسبة 32% من إجمالي القيمة العادلة لوثائق صناديق الاستثمار المملوكة للبنك والتي لم يتوافر فيها اى من الشروط الواجب توافرها عند إتباع الطرق المحددة (السابق الإشارة إليهما) .

أنظر المرفق رقم "4" النماذج أرقام 1، 2، 3 لأغراض التقارير.



القسم الثالث

مخاطر التسوية للمراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة Settlement Risk

1/3 المقدمة

يؤدي عدم تسوية العمليات المالية (المتعلقة ببيع وشراء الأسهم والسندات، المشتقات المالية، تبادل العملات...) في تواريخ استحقاقها إلى احتمال تكبد البنك لخسائر. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى مايلي:

- بالنسبة للعمليات التي يتم تسويتها على أساس **"التسليم مقابل الدفع Delivery versus Payment (DVP)"**، تتمثل الخسائر في الفرق بين قيمة العملية المتفق على دفعها أو استلامها نقدا في تاريخ التسوية والقيمة العادلة للأدوات المالية أو القيمة المعادلة للعملات الأجنبية المتفق على استلامها (أو تسليمها).
- أما بالنسبة للعمليات التي يتم تسويتها على أساس **التسليم الحر (Non DVP) Free Delivery** أي إن دفع قيمة العملية نقدا أو تسليم الأداة المالية قبل استلام مقابل العملية سواء في صورة نقدية أو أداة مالية، فتتمثل الخسائر في القيمة العادلة للأدوات المالية أو العملات التي يتم تسليمها للطرف المقابل بدون استلام مقابل نقدي أو قيمة المدفوعات النقدية التي تمت بدون تسلم الأدوات المالية موضوع العقد. وتتضمن التعليمات الواردة بهذا القسم أساليب حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التسوية والنتيجة عن عدم إتمام تسوية العمليات المتعلقة بالأوراق المالية، المشتقات المالية، تبادل العملات الأجنبية.

ولا تسرى هذه التعليمات على عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء Repurchase أو عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع Reverse Repurchase، ولا تسرى أيضا على عمليات إقراض أو اقتراض الأوراق المالية.

ويجوز للبنك المركزي المصري في حالة حدوث خلل في نظام التسوية أو المقاصة المطبق لدى أحد البنوك، والذي يعزى إلى وجود خلل فني وليس نتيجة لفشل الطرف الآخر في إتمام عملية التسوية، إرجاء تطبيق متطلبات رأس المال لمخاطر التسوية بشكل مؤقت حتى يتم إصلاح هذا الخلل.

2/3 متطلبات رأس المال اللازم تكوينه للعمليات التي يتم تسويتها على أساس "التسليم مقابل الدفع Delivery versus Payment (DVP)":

يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التسوية للعمليات التي تتم على أساس التسليم مقابل الدفع من خلال إتباع الخطوات التالية:

- حساب الفرق بين قيمة العمليات المتفق على دفعها أو استلامها والقيمة العادلة للأدوات المالية أو العملات الأجنبية المتفق على استلامها أو تسليمها.
- ضرب الناتج من الخطوة السابقة (إذا كان موجبا، أي في غير صالح البنك) في أوزن المخاطر (نسبة مئوية) والموزعة حسب عدد أيام العمل الفعلية التي مضت بعد تاريخ التسوية المتفق عليه (دون إجراء عمليات التسوية اللازمة) وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:



وزن المخاطر %	عدد أيام العمل بعد تاريخ التسوية
10	15 - 5
50	30 - 16
75	45 - 31
100	46 أو أكثر

المرفق رقم "4" ، نموذج رقم (4) لأغراض التقارير.

3/3 رأس المال اللازم تكوينه للعمليات التي يتم تسويتها على أساس " التسليم الحر Free Delivery (Non-DVP) :

يتعين على البنوك التي قامت بالدفع النقدي أو تسليم الأدوات المالية أو العملات دون الحصول على المقابل سواء في نفس اليوم، أو في يوم العمل التالي (بالنسبة للعمليات التي تتم في الخارج) ، احتساب متطلبات رأس المال لتلك العمليات باستخدام نفس أوزان المخاطر المطبقة على مراكز التعرض بالمحافظ لغير أغراض المتاجرة Banking book (وفقا للتعليمات الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية).

على الجانب الآخر ، يتعين على البنوك التي تقوم بالدفع النقدي أو تسليم الأدوات المالية أو العملات بدون الحصول على المقابل بعد مرور أربعة أيام من تاريخ الاستلام المتفق عليه خصم كل من القيمة التي تم دفعها وأي فرق موجب بين القيمة العادلة للأداة موضوع العقد المراد الحصول عليها والقيمة التي تم دفعها أو العكس من رأس المال .

المرفق رقم "4" ، نموذج (5) لأغراض التقارير.



القسم الرابع

مخاطر الطرف المقابل Counterparty risk

1/4 المقدمة

تنشأ مخاطر الطرف المقابل نتيجة لإخفاق إحدى طرفي العملية المالية في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر قبل حلول تاريخ التسوية المتفق عليه لتلك العملية .
ويجب أن تتوافر في العمليات المالية التي ينشأ عنها مخاطر الطرف المقابل السمات التالية:
1. حجم المخاطر التي تنشأ من هذه العمليات تساوي القيمة العادلة لتلك العمليات.
2. تتغير القيمة السوقية لتلك العمليات بمرور الوقت بحسب التطورات التي تطرأ على متغيرات السوق.
3. تنشأ عن هذه العمليات تبادل مدفوعات نقدية بين الطرفين أو تبادل لأدوات مالية من أحد الإطراف يقابله مدفوعات نقدية من الطرف الآخر .

وتعد مخاطر الطرف المقابل نوع خاص من أنواع المخاطر الائتمانية والتي ينتج عنها خسائر في حالة إذا كان صافي قيمة العملية المشارك فيها البنك مع الطرف الآخر موجبة في تاريخ فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته. (على سبيل المثال في حالة عمليات إعادة الشراء أن يكون الفرق بين القيمة السوقية للأداة المالية وقيمة العملية التعاقدية في غير صالح البنك في تاريخ فشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته) . وتختلف مخاطر الطرف الآخر عن المخاطر الائتمانية للقروض في أن احتمال الخسارة الناتجة عن المخاطر الائتمانية يكون من جانب واحد حيث يواجه البنك المقرض الخسارة منفرداً ، في حين تكون مخاطر الطرف المقابل ثنائية الجانب حيث يمكن أن تكون القيمة السوقية للعملية محل التعاقد موجبة أو سالبة لأي طرف من طرفي العملية .
ويتم حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل على أساس 10% من قيمة التعرض المرجحة بأوزان المخاطر، ويتم احتساب قيمة مراكز التعرض باستخدام طريقة القيمة السوقية السائدة (Mark-To-Market) الوارد ذكرها لاحقاً بهذا القسم.

2/4 أنواع العمليات

يتم احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الطرف المقابل للعمليات التالية:

1. عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق المنظمة (OTC)

Over the Counter Financial Derivative Instruments

2. عمليات تمويل الأوراق المالية. Securities Financing Transactions (SFTs)

3. العمليات التي يتم تسويتها في الأجل الطويل Long Settlement Transactions

"عمليات تمويل الأوراق المالية" تتمثل في عمليات بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء وعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع ، وكذا عمليات إقراض أو اقتراض الأوراق المالية .



"العمليات التي يتم تسويتها في الأجل الطويل" تتمثل في العمليات الآجلة والتي يتعهد بموجبها الطرف المقابل بتسليم أو استلام أوراق مالية أو عملات أجنبية مقابل استلام أو تسليم مبلغ نقدي ما أو أدوات مالية أخرى في تاريخ التسوية المحدد بالعقد بشرط أن يكون هذا التاريخ أكبر من الحد الأدنى اللازم لتسوية العقود المماثلة بالسوق (عادة يومين عمل) وأكبر من خمسة أيام عمل من تاريخ إبرام العقد .

ويجب على البنوك إعطاء مراكز التعرض الناشئة عن العمليات المذكورة تحت كل من البند 1، 3 أعلاه والتي تتم من خلال طرف مقابل / مراسل رئيسي ، وزن مخاطر صفر عند احتساب متطلبات رأس المال لها إذا كانت مراكز الأطراف المتعاقدة مضمونة Collateralized لدى المراسل الرئيسي على أساس يومي.

3/4 طريقة القيمة السوقية السائدة (Mark-To-Market)

يتم حساب قيمة التعرض exposure المرجحة بأوزان المخاطر وفقاً لهذه الطريقة من خلال حساب كل من تكلفة الاستبدال Replacement Cost والقيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية Potential Future Credit Exposure (PFE) ثم جمعها معاً وذلك على النحو التالي:

• **تكلفة الاستبدال (Replacement Cost)** : وتمثل الفرق الموجب (أي في غير صالح البنك) بين القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراه والقيمة التعاقدية لها ، أو الفرق بين القيمة التعاقدية والقيمة السوقية للأوراق المالية المباعة.

مضافاً إليه:

• **القيمة المستقبلية المتوقعة للمديونية (PFE) Potential Future Credit Exposure** : وهي تمثل حاصل ضرب القيمة الاسمية (القيمة التعاقدية) في النسب المحددة وفقاً للجدول التالي:

عقود الأسهم	عقود الصرف الاجنبي والذهب	عقود أسعار العائد	الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق
6%	1%	0%	سنة فأقل
8%	5%	0.5%	أكثر من سنة حتى 5 سنوات
10%	7.5%	1.5%	أكثر من 5 سنوات

المرفق رقم "4" ، نموذج (6) لأغراض التقارير.

يتعين على البنك بالنسبة لعمليات بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة الشراء وكذا عمليات إقراض الأوراق المالية ، احتساب الفرق الموجب بين القيمة السوقية للأوراق المالية التي تم تسليمها للطرف المقابل وأي من القيمة الملتزم بها البنك تجاه الطرف المقابل أو القيمة السوقية للضمانة التي استلمها البنك من الطرف المقابل . على الجانب الآخر، يتعين على البنك بالنسبة لعمليات شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة البيع وكذا عمليات اقتراض الأوراق المالية احتساب الفرق الموجب بين أي من القيمة الملتزم بها الطرف المقابل تجاه البنك أو القيمة السوقية للضمانة التي قد استلمها الطرف المقابل من البنك والقيمة السوقية للأوراق المالية التي استلمها البنك من الطرف المقابل.

المرفق رقم "4" ، نموذج (7) لأغراض التقارير



القسم الخامس

مخاطر أسعار الصرف

1/6 المقدمة

مخاطر أسعار الصرف هي مخاطر تحقيق خسائر نتيجة لحدوث تغيرات غير مواتية في أسعار الصرف والتي قد تؤثر سلباً على كافة المراكز القائمة بالعملة الأجنبية لدى البنك.

يتعين على البنوك في هذا الخصوص - بالإضافة إلى الالتزام بالخطابات الدورية الصادرة عن البنك المركزي المصري* المتعلقة بمراكز العملات - حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر أسعار الصرف بنسبة 10% من صافي مراكز العملات الأجنبية الكلي والذي يتم حسابه وفقاً للخطوات التالية :

1. يتم حساب صافي المركز Net open position لكل عملة على حده وكذا أرصدة الذهب لدى البنك (إن وجد).

2. يتم تقييم صافي مراكز العملات الأجنبية بالعملة المحلية (جنيه مصري) وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق، كما يتم تقييم أرصدة الذهب (إن وجدت) بأسعار الذهب السائدة.

3. يتم جمع صافي مراكز الفائض وصافي مراكز العجز على مستوى جميع العملات الأجنبية.

ملحوظة: يتم حساب صافي المركز لكل عملة على أساس الفرق بين إجمالي مراكز الفائض وإجمالي مراكز العجز.

حيث يمثل " إجمالي مراكز العجز بالعملة الأجنبية في الالتزامات بالعملات الأجنبية وكذا العملات الأجنبية التي سيتم تسليمها بموجب عمليات لم يتم تسويتها بعد (نقدية أو آجلة) وكذا العمليات خارج الميزانية Off-Balance Sheet التي ينشأ عنها التزام أو حق بيع أصول بالعملات الأجنبية (المبيعات الآجلة).

في حين يمثل " إجمالي مراكز الفائض بالعملة الأجنبية " في الأصول بالعملات الأجنبية وكذا العملات الأجنبية التي سيتم استلامها بموجب عمليات لم يتم تسويتها (نقدية أو آجلة) وكذا العمليات خارج الميزانية Off-Balance Sheet التي ينشأ عنها التزام أو حق شراء أصول بالعملات الأجنبية (المشتريات الآجلة).

وبناء على ما سبق، يصبح إجمالي صافي مراكز العملات الأجنبية يمثل إما إجمالي صافي مراكز الفائض أو إجمالي صافي مراكز العجز لكافة العملات أيهما أكبر .

لا تسرى هذه التعليمات على البنوك التي لا يتجاوز إجمالي صافي مراكز العملات الأجنبية عندها 2% من القاعدة الرأسمالية لديها.

المرفق رقم "4" ، نماذج "8 (أ)" ، "8 (ب)" ، "8 (ج)" لأغراض التقارير.

* رقم 334 بتاريخ سبتمبر 1993 ، و رقم 347 بتاريخ مايو 1999 ، و رقم 348 بتاريخ سبتمبر 1999



2/6 المعالجات الخاصة بالمراكز المركبة Structural Positions

يجوز للبنوك عند حساب صافي المراكز الأجنبية الخاصة بها ، استبعاد أية مراكز تتخذها بهدف التحوط جزئياً أو كلياً ضد الآثار السلبية لتغيرات أسعار الصرف على معدل كفاية رأس المال لديها على أن يتوافر في تلك المراكز الشروط الآتية:

- أن تكون هذه المراكز ليست بغرض المتاجرة.
 - أن يكون الغرض الأساسي والوحيد من تلك المراكز هو حماية معدل كفاية رأس المال لدى البنك من أية آثار سلبية.
 - أن تظل المعالجة التي تمت لعملية التحوط كما هي دون تغيير طوال فترة الاحتفاظ بالأصل .
- بالإضافة إلى ماسبق ، فإن البنوك غير مطالبه كذلك بحساب رأس مال لمقابلة مخاطر سعر الصرف للمراكز التالية:
- البنود التي يتم خصمها من رأسمال البنك عند احتساب القاعدة الرأسمالية، مثل الاستثمارات في الشركات التابعة مقومة بالعملات الأجنبية، والتي لم يتم دمجها في ميزانية البنك على أساس مجمع - Non consolidated subsidiaries
 - مساهمات أخرى طويلة الأجل مقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم الإقرار عنها في القوائم المالية المنشورة بالتكلفة التاريخية.



القسم السادس

معالجة عقود الخيارات

Options

1/7 المقدمة

يتعين على البنوك لدى حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، إتباع معالجة خاصة فيما يتعلق بعقود الخيارات لديها، حيث تعد عقود الخيارات أحد أنواع المشتقات المالية التي يتعذر قياس مخاطر الأسعار المصاحبة لها بدقة، نظراً لاحتقال وجود أخطاء في التنبؤ بحجم تلك المخاطر.

ويمكن للبنوك استخدام أحدي الطريقتين التاليتين لقياس مخاطر عقود الخيارات:-

1- الأسلوب البسيط Simplified Approach

2- أسلوب معامل التغير The Delta Plus Approach

2/7 الأسلوب البسيط Simplified Approach

وفقاً لهذا الأسلوب، تخضع مراكز عقود الخيارات والأدوات المالية موضوع العقد - سواء كانت حاضرة أو آجلة - لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر العامة والمخاطر المحددة المتعلقة بعقود الخيارات وذلك على النحو التالي:

- يتم حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بعقود الخيارات (حاضرة / آجلة) التي تتضمن حق البنك في ممارسة بيع أدوات مالية (Purchased Put Option)، أو حق البنك في ممارسة شراء أدوات مالية (Purchased Call Option) (في حالة وجود الأداة المالية في حيازة البنك) وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{رأس المال اللازم} = \text{القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد} \times \text{مجموع أوزان المخاطر (العامة والمحددة)} - \text{القيمة الموجبة لعقد الخيارات}$$

- على الجانب الآخر ، تساوى متطلبات رأس المال بالنسبة لعقود الخيارات المشتراه التي تعطى حق شراء Call options أو حق بيع put options أدوات مالية (في حالة عدم وجود الأداة المالية في حيازة البنك) القيمة الأقل فيما يلي :

أ) القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد مضروبة في مجموع أوزان المخاطر العامة والمخاطر المحددة لتلك الأداة.

ب) القيمة السوقية لعقد الخيارات ذاته.



3/7 أسلوب معامل التغير Delta Plus Approach

وفقاً لهذا الأسلوب يجب على البنوك أن تعامل عقود الخيارات باعتبارها تمثل مراكز مساوية للقيمة السوقية للأدوات المالية موضوع العقد مضروبة في معامل التغير Delta وذلك للحصول على قيمة المراكز المرجحة بمعامل التغير **Delta - Weighted Position** والتي يتم إدراجها فيما بعد ضمن نظم القياس المطبقة بالبنك بالإضافة لكل من مخاطر المراكز بمحافظ المتاجرة ومخاطر أسعار الصرف.

ونظراً لأن قياس معامل التغير Delta لا يغطي كافة المخاطر المتعلقة بعقود الخيارات فإن البنوك مطالبة أن تقوم بقياس كل من معامل **Gamma and Vega** عند حسابها لرأس المال اللازم لمقابلة مخاطر عقود الخيارات (في حالة استخدامها لأسلوب معامل التغير **Delta Plus Approach**)، ويجوز للبنوك أن تقوم بقياس تلك المتغيرات سائلة الذكر (**Delta, Gamma, Vega**) أما وفقاً للنماذج النمطية المتعارف عليها بالسوق أو وفقاً لنموذج خاص بالبنك على أن يتم إخطار البنك المركزي المصري بألية النماذج التي تم الاستعانة بها في هذا الشأن.

وفي ضوء ما سبق، يتم حساب متطلبات رأس المال للمراكز المرجحة بمعامل التغير الناشئة عن عقود الخيارات التي يكون موضوعها سندات وفقاً للأوزان والإجراءات المذكورة بالباب الثاني / القسم 1/2/2 من تلك الورقة.

ويتم حساب متطلبات رأس المال للمراكز المرجحة بمعامل التغير الناشئة عن عقود الخيارات التي يكون موضوعها أسهم وفقاً للأوزان والإجراءات المذكورة بالباب الثاني / القسم 3/2 من تلك الورقة.

ويتم حساب متطلبات رأس المال للمراكز المرجحة بمعامل التغير الناشئة عن عقود الخيارات التي يكون موضوعها أسعار صرف وفقاً للإجراءات المذكورة بالباب الثاني / القسم الرابع من تلك الورقة.

وبصفة عامة، وفيما يتعلق بعقود المشتقات المالية الأخرى بخلاف عقود الخيارات، يجب على البنوك أن تطبق أسلوب القيد الثنائي **Two-Legged Approach** وذلك عن طريق إدراج قيمة المراكز الناشئة عن تلك العقود مرة في تاريخ إبرام العقد ومرة أخرى في تاريخ استحقاق العقد.



الباب الثالث

النماذج الداخلية

لقياس مخاطر السوق

القسم الأول

قواعد عامة

يمكن للبنوك حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر مراكز الأوراق المالية (سندات واسهم) بمحفظه المتاجرة، ومخاطر أسعار الصرف باستخدام نماذج القياس الداخلية الخاصة به بدلاً من الأسلوب المعياري ، وذلك بعد استيفاء مجموعة من المعايير النوعية (التي سترد لاحقاً بورقة المناقشة المزمع اصدارها بشأن الرقابة الداخلية) والمعايير لكمية (الوارد ذكرها بالقسم الثاني) ، وكذا الحصول مسبقاً على موافقة البنك المركزي المصري في هذا الشأن .

يجب أن تعتمد النماذج الداخلية المستخدمة لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق على متابعة ورقابة يومية للمخاطر باستخدام أساليب وإجراءات إحصائية محددة . كما يجب أن تدعم البنوك النماذج الإحصائية المستخدمة (مثل نموذج قياس القيمة المعرضة للمخاطر VAR) بوسائل أخرى لقياس المخاطر والتحكم فيها. بالإضافة إلى ذلك يجب على البنوك أن تقوم بإبلاغ البنك المركزي المصري بكافة الفروض والمحددات الرئيسية المستخدمة في النماذج الداخلية المطبقة.

يتعين على البنوك التي تشرع في استخدام النموذج الداخلي لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق أن يتوافر لديها نظام إدارة مخاطر ملائم وفعال.



القسم الثاني

المعايير الكمية

1/3 معايير تحديد عوامل المخاطرة

ينبغي أن يخضع النموذج الداخلي لعدد من الضوابط فيما يتعلق باختيار معايير قياس المخاطر، و منها على وجه الخصوص ما يلي:

- فيما يتعلق بمخاطر أسعار العائد، ينبغي أن يتضمن النموذج عوامل المخاطر المتعلقة بأسعار العائد لكل العملات الأجنبية والتي يتأثر بها البنك. ويجب على البنك استخدام أحد الأساليب المتعارف عليها عند تصميم منحنيات العائد Yield Curve الخاصة بهذه العملات. ويجب تقسيم منحنى العائد إلى ستة فترات استحقاق كحد أدنى بالنسبة لمراكز التعرض للمخاطر في العملات الأجنبية والأسواق الرئيسية.
- فيما يتعلق بمخاطر أسعار الصرف الأجنبي، يجب أن يتضمن نظام القياس عوامل المخاطر المتعلقة بأرصدة الذهب والعملات الأجنبية الرئيسية القائمة لدى البنك (كل عملة على حدة).
- فيما يتعلق بمخاطر أدوات حقوق الملكية (الاسهم...)، يجب أن يتضمن نظام القياس عامل مخاطر واحد- على الأقل - لكل سوق من أسواق أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ فيها البنك بمراكز مؤثرة.
- يجب ان يعكس النموذج الداخلي بدقة فئات المخاطر المختلفة ، وكذا المخاطر المحددة لعقود الخيارات (Delta, Gamma, Vega)

يجب على البنوك التأكد من أن النموذج المستخدم يتوافر فيه الخصائص التالية حتى يكون صالحاً لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق المحددة للأوراق المالية (أسهم وسندات):

- القدرة على اخذ التغييرات التاريخية التي طرأت على أسعار المحافظ المالية لدية في الاعتبار .
- القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات غير المواتية التي تحدث في السوق.
- القدرة على قياس مخاطر الأساس Basis risk
- إمكانية اختبار صحة النتائج الخاصة بالنموذج (بمقارنتها بالنتائج الفعلية) ، وذلك بهدف تقييم مدى قدرة النموذج على قياس المخاطر المحددة بدقة.

يجب على البنوك في حالة تعرضها لمخاطر يكون احتمال حدوثها ضعيف ، إلا إن في حالة حدوثها قد تعرض البنك لمخاطر جسيمة (ومن ثم لا تنعكس في حساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR التي يتم احتسابها على أساس فترة احتفاظ 10 أيام ومستوى ثقة 99%)، التأكد من أن تلك الأحداث قد تم تحديدها بدقة باستخدام أساليب أخرى (مثل اختبارات التحمل Stress Testing) على أن تؤخذ نتائج تلك الأساليب في الاعتبار لأغراض إدارة المخاطر داخل البنك.



يجب على البنوك عند قيامها باستخدام النماذج الداخلية في قياس المخاطر المحددة أن تولى عناية خاصة لمراكزها المتعلقة بالأدوات المالية ذات السيولة المنخفضة ، أو التي لا تتمتع أسعارها بشفافية كافية في السوق. على إن تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام قيم استرشادية لهذه المراكز بغرض قياس المخاطر المتعلقة بها ، وذلك لتعويض النقص في البيانات الخاصة لهذه المراكز في السوق.

ويجوز للبنوك استخدام أساليب خاصة لقياس مخاطر كل مركز على حدة، وكذا تطبيق معايير معينة لاحتساب المخاطر المجمعة للمحفظة على أن يتم إخطار البنك المركزي المصري بتلك الأساليب و المعايير قبل تطبيقها.

2/3 المعايير المتعلقة باحتساب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR)

فيما يلي الحد الأدنى من المعايير الواجب إتباعها لدى احتساب القيمة المعرضة للمخاطر:

- يجب حساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR على أساس يومي ولفترة احتفاظ 10 أيام ومستوى ثقة 99%.
 - ينبغي أن تكون عدد المشاهدات التاريخية المستخدمة لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR مساوية لعدد أيام سنة مالية سابقة على الأقل، الا في بعض الحالات التي تتطلب فترة ملاحظة اقل نظراً لحدوث تقلبات كبيرة وملحوظة في الأسعار.
 - يجب تحديث مجموعة البيانات المستخدمة (Data set) شهرياً على الأقل، الا في بعض الحالات التي تتطلب تحديثها خلال فترة زمنية اقل لحدوث تقلبات كبيرة وملحوظة في الأسعار.
- ومن ناحية اخرى يجوز للبنك أن يقوم بقياس درجة الارتباط الفعلية Empirical correlations فيما بين المتغيرات في فئة المخاطر الواحدة وكذا عبر فئات المخاطر المختلفة عند احتساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR.



القسم الثالث

حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بمراكز الأوراق المالية

ومخاطر أسعار الصرف

1/4 مقدمة

يجب على البنوك الحصول على موافقة البنك المركزي المصري قبل استخدام النماذج الداخلية في حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية (المخاطر العامة والمحددة) وكذا مخاطر أسعار الصرف (المخاطر العامة). يمكن للبنوك أن تستخدم النموذج الداخلي لحساب متطلبات رأس المال المشار إليها أعلاه بشكل كلي أو جزئي. وفي حالة استخدام النموذج الداخلي لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بشكل جزئي، يكون إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق مساويا لمجموع المتطلبات التي تم حسابها بواسطة النموذج الداخلي وتلك التي تم حسابها باستخدام الأسلوب المعياري السابق ذكره بالتعليمات، وذلك بالنسبة للمخاطر التي لم يتم النموذج بتغطيتها.

2/4 استخدام نموذج القياس الداخلي لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق

في حالة استخدام البنوك للنماذج الداخلية فإن رأس المال اللازم يتمثل في أي من القيمتين التاليتين أيهما أكبر:

- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) في اليوم السابق.
- المتوسط اليومي للقيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لمدة 60 يوم عمل سابقة مضروبة في 3 كعامل مضاعف multiplier factor على الأقل، والذي يمكن أن يتزايد بناء على اختبارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج Back-testing (انظر القسم الرابع 4/4).

وبناء عليه، يتم استخدام المعادلة التالية لحساب رأس المال اللازم باستخدام النموذج الداخلي:

$$C_t: \max [VaRGS_{t-1}; B \frac{1}{60} \sum_{i=1}^{60} VaRGS_{t-i}]$$

حيث أن:

C_t : متطلبات رأس المال في اليوم الحالي (t).

$VaRGS_{t-1}$: القيمة المعرضة للمخاطر (المخاطر العامة والمحددة) التي تم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي للمراكز القائمة بالبنك في اليوم السابق t-1 :

B : المضاعف (3) والذي يتزايد وفقا لاختبارات دقة النتائج الخاصة بالنموذج الداخلي (Back-testing) و/أو وفقا لرؤية البنك المركزي المصري لتصحيح أية حالات قصور بالنموذج.

(المرفق رقم "4" ، نموذج 9 لأغراض التقارير).



أما فيما يتعلق بالمراكز الناشئة عن عمليات التوريق ، تساوى متطلبات رأس المال الخاصة بها أجمالى قيمة المركز الناشئ عن تلك العمليات.

وكاستثناء لهذه القاعدة يمكن السماح للبنوك التي تقوم بتداول الاوراق المالية الناتجة عن عمليات التوريق ، باستخدام أسلوب النموذج الداخلي لقياس المخاطر المتعلقة بتلك العمليات فى حالة توافر الشروط التالية :

- وجود سوق نشط لتلك الأوراق يسمح بالتعامل عليها بيعا وشراء،
- توافر بيانات كافية عن تلك الأوراق في السوق بما يمكن النموذج الداخلي من قياس احتمال التعثر لكل حالة على حدة.

3/4 المزج بين النماذج الداخلية والأسلوب المعياري

- يجوز للبنوك استخدام كلاً من الأسلوب المعياري والنموذج الداخلي معاً بشرط أن يتم قياس كل فئة من فئات المخاطر باستخدام طريقة واحدة فقط، وأن يتم قياس كافة مكونات مخاطر السوق أخذاً في الاعتبار ما يلي:
- ينبغي على البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية لفئات مخاطر معينه، أن تتوسع دون إبطاء في استخدام النموذج لباقي أنواع مخاطر السوق التي تتعرض لها.
 - لا يسمح للبنوك التي استخدمت نموذج أو أكثر من النماذج الداخلية بالرجوع مرة أخرى إلى الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التي سبق قياسها باستخدام النماذج الداخلية.
 - يجوز للبنوك أن تطلب من البنك المركزي المصري التصريح لها بتعديل هيكل المزج بين الطريقتين، بشرط أن يكون الاتجاه العام نحو التوسع في استخدام النماذج الداخلية.
 - في حالة قيام إحدى البنوك باستخدام الطريقتين معاً ، مع إظهار قيامها بقياس المخاطر المحددة لمحفظه الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري، فإن رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق يتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$C_t: \max [VaRG_{t-1}; B \frac{1}{60} \sum_{i=1}^{60} VaRG_{t-i}] + RS$$

حيث أن:

- C_t**: متطلبات رأس المال في اليوم الحالي (t).
- VaRG_{t-1}**: القيمة المعرضة للمخاطر (المخاطر العامة فقط) التي تم احتسابها باستخدام النموذج الداخلي للمراكز القائمة بالبنك في اليوم السابق t-1 .
- B**: المضاعف (3) والذي يتزايد وفقاً لاختبار دقة النموذج الداخلي (Back-testing) و/أو وفقاً لرؤية البنك المركزي المصري لتصحيح أية حالات قصور بالنموذج.
- RS**: المخاطر المحددة التي تم قياسها لمحفظه الأوراق المالية باستخدام الأسلوب المعياري.



4/4 اختبارات دقة النتائج (Back-testing)

يتمثل اختبار دقة النموذج الداخلي في المقارنة بين القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) التي تم احتسابها بواسطة النموذج الداخلي والتغيير الفعلي في محفظة المتاجرة للتحقق من أن عوامل المخاطرة المستخدمة بالنموذج تعكس بدقة نتائج محفظة المتاجرة بمستوى ثقة 99%. وتعتبر نتائج النموذج الداخلي مقبولة، إذا اختلفت النتائج الفعلية بمحفظة المتاجرة (الممثلة لعينة 250 يوم عمل) عن النتائج المحتسبة بواسطة النموذج الداخلي بعدد أربع حالات انحراف overshooting على الأكثر. ويجب أن يتم أداء اختبارات دقة النتائج للنموذج الداخلي بصفة يومية.

يتم احتساب صافي قيمة التغيير الفعلي في المحفظة (التي يتم مقارنتها بنتائج النموذج الداخلي) باستبعاد العمولات ونتائج عمليات المتاجرة التي تتم خلال اليوم وكذا العوائد المستحقة. وفيما يتعلق بمدى منطوقية نتائج النموذج الداخلي، فإن البنك المركزي المصري قد يقبل استخدام البنك لطرق حساب أخرى بحسب خصائص النموذج الداخلي.

فضلا عما سبق، ينبغي - عند الضرورة - أن يكون البنك قادراً على أداء اختبار دقة النتائج الخاص بالنموذج الداخلي بناءً على تغييرات افتراضية+ في قيمة محفظة المتاجرة في حالة عدم تغيير أسعار المحفظة في السوق في نهاية اليوم.

تنشأ الانحرافات Overshooting بصفة عامة عندما يكون التغيير الفعلي في قيمة محفظة المتاجرة أعلى من القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) المحتسبة بواسطة النموذج الداخلي. هذا ويتعين على البنك في هذه الحالة زيادة المعامل (B) بمعامل إضافي بحسب عدد الانحرافات التي ظهرت وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

عدد التجاوزات	المعامل الإضافي (3+)
أقل من 5	0.00
5	0.40
6	0.50
7	0.65
8	0.75
9	0.85
10 أو أكثر	1.00

يجب على البنك أن يقوم بإخطار البنك المركزي المصري دون إبطاء بالانحرافات الناتجة عن اختبارات دقة النموذج الداخلي Back-testing والتي سوف تتطلب زيادة معامل (B) وفقاً للجدول سالف الذكر. ويجوز للبنك أن يطلب من البنك المركزي المصري إجراء احتساب معامل إضافي على المعامل (B) إذا كان السبب في تلك الانحرافات أحداث استثنائية. ويحق للبنك المركزي المصري في حالة وجود عدد كبير من الانحرافات أن يفرض بعض الإجراءات التصحيحية لتحسين أداء النموذج. وفي حالة استمرار هذه

+ تمثل فروق إعادة التقييم الافتراضية بالمحفظة حيث تشير عملية إعادة التقييم الافتراضية في اليوم الحالي t للقيمة الناتجة عن ضرب كمية الأدوات المالية المدرجة بالمحفظة في اليوم السابق t-1 في أسعار اليوم الحالي t.



الانحرافات على الرغم من الإجراءات التصحيحية المتخذة في هذا الشأن ، يحق للبنك المركزي المصري إلغاء الموافقة السابق منحها للبنك لاستخدام النموذج الداخلي في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، ومن ثم الرجوع إلى استخدام الأسلوب المعياري.



القسم الرابع اختبارات التحمل Stress Testing

1/5 برنامج اختبارات التحمل

يجب على البنوك التي تستخدم النماذج الداخلية Internal Models في قياس مخاطر السوق أن تقوم بتطبيق برامج اختبارات التحمل بغرض قياس التأثير السلبي للعوامل والأحداث غير المواتية التي يمكن أن تواجهها (سواء على المستوى المحلي أو الخارجي) على مراكزها المالية.

كما يجب أن تغطي الفروض أو السيناريوهات التي يضعها البنك عند إجراء اختبارات التحمل جانب كبير من المتغيرات والعوامل التي يمكن أن ينتج عنها تكبد البنك لخسائر أو تحقيق أرباح غير عادية، أو قد تؤدي إلى مواجهة البنك لصعوبات في التحكم وإدارة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة لمزاولة نشاطه. هذا بالإضافة إلى ضرورة قيام البنوك باختبار مدى تحملها للفروض الخاصة بتراجع السيولة بشكل كبير في السوق أو ارتفاع درجة التركزات في محافظها المالية بغرض المتاجرة أو أية مخاطر أخرى يصعب قياسها باستخدام النماذج الداخلية. كما يجب أن تعكس الصدمات المفترضة والتي يتم استخدامها في اختبارات التحمل طبيعة المحافظ المالية للبنوك، وتمكن البنك من التدخل في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المالية المناسبة لحمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها في أسوأ الظروف.

ويمكن لاختبارات التحمل أن تأخذ شكل كمي أو وصفي بحيث تتضمن كل من مخاطر السوق والآثر السلبي لتقلبات السوق على مستوى السيولة.

وبصفة عامة يجب وأن تحدد المعايير الكمية لاختبارات التحمل السيناريوهات المفترضة لأسوأ الظروف والأحداث التي يمكن أن يتعرض لها البنك. أما المعايير الوصفية فإنها تركز على تحقيق هدفين رئيسيين لاختبارات التحمل وهما:

- 1- قياس مدى قدرة رأس مال البنك (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) على امتصاص الخسائر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك في أسوأ الظروف وفقا للفروض التي تم استخدامها في اختبارات التحمل.
 - 2- تحديد الإجراءات التي يمكن أن يتخذها البنك لتقليل المخاطر من أجل المحافظة على رأس ماله.
- وفي جميع الأحوال يجب موافاة الإدارة العليا للبنك ومجلس إدارته بالإضافة إلى قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي بنتائج اختبارات التحمل بصفة دورية.

2/5 السيناريوهات المستخدمة في اختبارات التحمل

يجب أن يقوم البنك باخضاع المحافظ التي في حوزته لمجموعة من السيناريوهات المفترضة عند تطبيق اختبارات التحمل ، على أن تتضمن هذه الفروض والسيناريوهات أسوأ المواقف التي يمكن أن يتعرض لها ، وذلك بغرض التعرف على خصائص وسمات تلك المحافظ.

وينبغي اخذ نتائج اختبارات التحمل في الاعتبار عند قيام الإدارة العليا للبنك ومجلس إدارته في رسم السياسات وتحديد الحدود المقبولة للمخاطر المختلفة. وفي حالة إظهار نتائج اختبارات التحمل احتمال وجود خلل معين أو تعرض البنك لمخاطر في ظل ظروف معينة، فعلى البنك في هذه الحالة أن يتخذ الإجراءات المناسبة والكافية التي تمكنه من إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها.

كما يجب على البنوك موافاة قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري بتفاصيل عمليات اختبارات التحمل التي يجريها بما فيها الفروض والسيناريوهات المستخدمة ونتائج هذه الاختبارات.



Glossary مصطلحات

Net long or short position in a security shall mean the difference between the gross on- and off-balance-sheet creditor and debtor positions in respect of the same issue of debt securities. For this purpose, banks shall not take account of futures and other off-balance-sheet transactions that envisage the option upon maturity of delivering securities from different issues as well as derivatives contracts on interest rates and indices. With regard to credit derivatives, netting shall be permitted in the following cases: a) credit derivatives with the same terms and conditions (maturity, reference assets, etc.); b) long cash positions hedged by TROR contracts (or vice versa), provided that there is an exact match between the reference assets and the hedged assets and there is no maturity mismatching. For equity securities, netting shall involve the same type of securities issued by the same issuer; for derivatives on equity indices, netting shall be permitted provided that they refer to the same index and have the same maturity.

صافي الفائض / العجز: تتمثل في الفرق بين إجمالي المراكز الدائنة والمدينة داخل وخارج الميزانية بالنسبة لنفس الإصدار للسندات. ومن ثم يتعين على البنوك الأ تأخذ في اعتبارها العقود المستقبلية وعقود المشتقات الأخرى التي تعطى لحاملها الحق في اختيار استلام أوراق مالية من إصدارات مختلفة من السندات أو مؤشرات الأسهم في تاريخ الاستحقاق . بالنسبة لعقود المشتقات يسمح بعمل مقاصة بينها إذا كان لها نفس الشروط والأجال. أما بالنسبة لعقود الأسهم فيسمح بعمل مقاصة بينها إذا كانت تتضمن نفس نوع الأسهم لنفس المصدر . أما في حالة عقود مؤشرات الأسهم فيسمح بعمل مقاصة بينها إذا كانت خاصة بنفس المؤشر ولها نفس تاريخ الاستحقاق.

Margin lending, shall mean the credit extended by a bank in connection with the purchase, sale, carrying or trading of securities by the counterparty requiring the exchange of margins. Margin lending does not include traditional lending secured by securities collateral;

الاقراض بالهامش: قيمة الائتمان الممنوح من البنك للعملاء بغرض الاتجار في الأوراق المالية (بيعا أو شراء) ، ولا يتضمن منح الائتمان بالشكل التقليدي بضمان أوراق مالية.

Central counterparty shall mean an entity that legally interposes itself between counterparties to contracts traded within one or more financial markets, becoming the buyer to every seller and the seller to every buyer;

الوسيط الرئيسي: يتمثل في أي مؤسسة تلعب دور الوسيط بشكل قانوني في اجراء التعاقدات مع الاطراف المقابلة في اسواق المال ، حيث يلعب دور البائع والمشتري مع كافة الاطراف المتعاملة في السوق.

Option

European-style options are options that the holder may exercise only on the expiry date. The date is set by the parties if the transaction involves an over-the-counter option and by market practice if it involves an exchange traded option. **American-style options** can be exercised on any business day as from the effective date of the contract up to and including the expiry date.

الخيارات

عقود الخيارات تنقسم بصفة عامة إلى نوعين رئيسيين كما يلي :
عقود خيارات وفقا للطريقة الأوروبية : تعطى لحاملها الحق في تنفيذ العقد في تاريخ استحقاقه فقط . ويتم تحديد تاريخ الاستحقاق أما بواسطة الأطراف المتعاقدة إذا كان العقد يتم خارج المقصورة ، أو وفقاً للتواريخ المتعارف عليها إذا تم في السوق المنظمة .
عقود خيارات وفقاً للطريقة الأمريكية : تعطى لحاملها الحق في تنفيذ العقد في أي وقت في الفترة من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ استحقاق .



Intrinsic Value, is the effective value of the option (i.e when the option is "in the money").

القيمة الفعلية / الجوهرية : تتحقق القيمة الفعلية لعقد الخيارات عندما يكون سعر العقد في صالح البنك وهو ما يطلق عليه مصطلح " in the money"

Delta shall mean the ratio of the expected change in an option price and a small change in the price of the financial instrument underlying the option.

Delta approximates the probability that the option will be exercised and is calculated as the first derivative of the fair value of the option with respect to that of the underlying instrument;

معامل التغير Delta: يعبر عن نسبة التغير المتوقع في سعر عقد الخيارات نتيجة للتغير في سعر الأداة المالية موضوع العقد. وبناء عليه يعبر هذا المعامل بشكل تقريبي عن احتمالية تنفيذ عقد الخيارات في ضوء القيمة العادلة للعقد نسبة لسعر الأداة المالية موضوع العقد.

Delta-weighted value shall mean the fair value of the underlying financial assets (or, where none, the notional principal) multiplied by the delta;

القيمة المرجحة بمعامل التغير : تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية (أو القيمة الاسمية في حالة غياب القيمة العادلة) مضروبة في معامل التغير.

Gamma : measures the change in delta as the underlining price (interest rate) changes.

معامل التغير Gamma : يقيس مقدار التغير في قيمة معامل التغير Delta نتيجة التغير في اسعار الادوات المالية موضوع العقد (مثل التغير في اسعار العائد).

Vega measure the change in value of the instrument when the volatility of interest rate (underling price) changes. the sensitivity of the value of an option to a change in price volatility.

معامل التغير Vega: يقيس مقدار التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التقلبات التي تحدث في مستوى أسعار العائد، أو تقيس درجة حساسية قيمة الخيارات للتغير في الأسعار.

Basis Risk: the risk that rates on instruments with the same or similar maturities will not move together i.e rescue of imperfect correlation in adjustment of interest rates among two or more rate indices.

مخاطر الأساس : هي المخاطر الناشئة من اختلاف مقدار التغيير في اسعار العائد على الأدوات المالية ذات الأجل المماثلة أو المتقاربة نتيجة عدم وجود ارتباط كامل بين اثنين أو أكثر من مؤشرات اسعار العائد. (مثال: عدم تطابق مؤشر اسعار العائد على الدولار الامريكى لمدة 3 شهور ليبور مع مثيلاتها في سوق المعاملات بين البنوك داخل الولايات المتحدة الامريكية)

Value at risk (VAR) shall mean the maximum potential loss that would result from a price change with a given probability over a specified time horizon.

القيمة المعرضة للخطر : هي أقصى خسائر محتمله يمكن أن تنتج عن احتمال حدوث تغير في الأسعار خلال فتره زمنية محدد.

Matched position, shall mean the lesser of the two amounts in respect of across debtor position and a gross creditor position.

المراكز المتقابلة / المتوافقة: تتمثل في القيمة الأقل فيما يتعلق بالمركز المدين / أو المركز الدائن.

Notional principal (position), shall mean the contractually defined nominal amount of off-balance sheet transactions.

المركز الافتراضي / الاسمي: هي القيمة التعاقدية المتفق عليها للعمليات التي تتم خارج الميزانية.



مرفق رقم (1)

1- طريقة الاستحقاق Maturity Method

الخطوة الأولى: يقوم البنك بتحديد المراكز المحتفظ بها بغرض المتاجرة (والتي تشمل بنود داخل وخارج الميزانية) ، على أن تتضمن البنود خارج الميزانية ما يلي:

- صافي مراكز عمليات المشتقات التي يتم ممارستها بتداول أوراق مالية
- صافي مراكز عمليات المشتقات التي يتم ممارستها بدون تداول أوراق مالية
- صافي مراكز العمليات الأخرى خارج الميزانية

ولكي يتم حساب صافي مركز كل بند من البنود المشار إليها يجب مراعاة ما يلي:

أ. يتم عمل مقاصة بين مراكز الفائض والعجز المتطابقة في كافة الجوانب، سواء من حيث طبيعة الأداة المالية ومصدر هذه الأداة ومعدل العائد عليها وتاريخ استحقاقها، والأداة المالية موضوع العقد في حالة المشتقات.

ب. بعد إجراء عملية المقاصة المشار إليها، يتم عمل مقاصة بين مراكز الفائض والعجز لكل بند من البنود داخل وخارج الميزانية للوصول إلى صافي المراكز غير المتقابلة والتي تمثل القيمة المتبقية من عملية المقاصة و يتم تبويبها بالقيمة المطلقة لها .

الخطوة الثانية : توزيع صافي المراكز على فترات الاستحقاق المناسبة وترجيحها بأوزان الترجيح وفقاً للخطوات التالية:

1. يتم توزيع صافي المراكز (فائض أو عجز) على الفترات الزمنية Time Bands المناسبة لها وذلك وفقاً لفترات الاستحقاق المتبقية لها بالجدول رقم (1) الذي سوف يرد ذكره لاحقاً ، والمنقسم إلى 13 فترة زمنية لأوراق الدين (السندات) ذات العائد (كوبون) 3% فأكثر، 15 فترة زمنية بالنسبة لأوراق الدين ذات العائد (كوبون) اقل من 3% . .

2. يتم تجميع كل مراكز الفائض ومراكز العجز لكل فترة زمنية ..

3. يتم ضرب صافي الفائض أو صافي العجز لكل فترة زمنية في أوزان المخاطر الخاصة بها .



الجدول رقم (1)

الوزن الترجيحي للمخاطر	Time Bands الفترات الزمنية		المناطق Zones
	كوبون أقل من 3%	كوبون 3% أو أكثر	
صفر%	شهر أو أقل	شهر أو أقل	المنطقة الأولى
0.2%	أكبر من شهر إلى 3 أشهر	أكبر من شهر إلى 3 أشهر	
0.4%	أكبر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكبر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	
0.7%	أكبر من 6 أشهر إلى سنة	أكبر من 6 أشهر إلى سنة	المنطقة الثانية
1.25%	أكبر من سنة إلى 1.9 سنة	أكبر من سنة إلى سنتان	
1.75%	أكبر من 1.9 سنة إلى 2.8 سنة	أكبر من سنتان إلى 3 سنوات	
2.25%	أكبر من 2.8 سنة إلى 3.6 سنة	أكبر من 3 سنوات إلى 4 سنوات	المنطقة الثالثة
2.75%	أكبر من 3.6 سنة إلى 4.3 سنة	أكبر من 4 سنوات إلى 5 سنوات	
3.25%	أكبر من 4.3 سنة إلى 5.7 سنة	أكبر من 5 سنوات إلى 7 سنوات	
3.75%	أكبر من 5.7 سنة إلى 7.3 سنة	أكبر من 7 سنوات إلى 10 سنوات	
4.5%	أكبر من 7.3 سنة إلى 9.3 سنة	أكبر من 10 سنوات إلى 15 سنة	
5.25%	أكبر من 9.3 سنة إلى 10.6 سنة	أكبر من 15 سنة إلى 20 سنة	
6.0%	أكبر من 10.6 سنة إلى 12 سنة	أكبر من 20 سنة	
8%	أكبر من 12 سنة إلى 20 سنة		
12.5%	أكبر من 20 سنة		

الخطوة الثالثة: تصفية مراكز الفائض والعجز داخل الفترات الزمنية:

يتم عمل مقاصة بين مراكز الفائض المرجحة بوزن المخاطر ومراكز العجز المرجحة بوزن المخاطر لكل فترة زمنية، بحيث يتم تبويب مركز الفائض أو مركز العجز أيهما أقل ضمن خانة المركز المتقابل (Matched) لكل فترة زمنية، وتبويب الفرق بينهما في خانة المركز غير المتقابل (Unmatched) لكل فترة زمنية.

الخطوة الرابعة: حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المراكز المتقابلة في كل فترة زمنية.

يتم حساب رأس المال اللازم في المرحلة الأولى من خلال ضرب مجموع المراكز المتقابلة والمرجحة بأوزان المخاطر لكل فترة زمنية في 10%.



الخطوة الخامسة: تصفية المراكز داخل المناطق (Horizontal Disallowance).

يتم حساب إجمالي مراكز الفائض المرجحة بأوزان المخاطر، وإجمالي مراكز العجز المرجحة بأوزان المخاطر داخل كل منطقة. يتم تبويب القيمة الأقل بين إجمالي مركز الفائض وإجمالي مراكز العجز ضمن خانة المركز المتقابل للمنطقة Matched position. ويتم تبويب الفرق بين إجمالي مراكز الفائض وإجمالي مراكز العجز ضمن خانة المراكز غير المتقابلة للمنطقة Unmatched positions.

الخطوة السادسة : حساب رأس المال اللازم للمراكز المتقابلة داخل المناطق

يتم حساب رأس المال اللازم في المرحلة الثانية من خلال ضرب القيمة المرجحة للمراكز المتقابلة لكل منطقة وفقا للنسب (داخل المنطقة) الواردة بالجدول رقم (2) ثم جمع القيم المناطق الثلاثة.

جدول رقم (2)

المنطقة	الفترات الزمنية	داخل المنطقة	بين المناطق المتجاورة	بين المنطقة الأولى والثالثة
المنطقة الأولى	شهر أو أقل	%40	%40	%150
	أكبر من شهر الى 3 أشهر			
	أكبر من 3 أشهر الى 6 أشهر			
المنطقة الثانية	أكبر من 6 أشهر الى سنة	%30	%40	%150
	أكبر من سنة إلى سنتين			
	أكبر من سنتين إلى 3 سنوات			
المنطقة الثالثة	أكبر من 3 سنوات إلى 4 سنوات	%30	%40	%150
	أكبر من 4 سنوات إلى 5 سنوات			
	أكبر من 5 سنوات إلى 7 سنوات			
	أكبر من 7 سنوات إلى 10 سنوات			
	أكبر من 10 سنوات إلى 15 سنة			
أكبر من 15 سنة إلى 20 سنة				
أكبر من 20 سنة				

الخطوة السابعة: تسوية المراكز المتقابلة بين المناطق.

يتم تسوية المراكز غير المتقابلة Unmatched positions في المناطق الثلاثة من خلال إتباع الخطوات التالية:

- مقارنة المركز غير المتقابل في المنطقة الأولى مع مثيلة في المنطقة الثانية وسوف تكون نتيجة المقارنة إحدى الحالتين الآتيتين:
- أ- الحالة الأولى : أن يكون المركزين غير المتقابلين في المنطقتين الأولى والثانية ذو طبيعة مختلفة، وفي هذه الحالة يتم اخذ القيمة الأصغر بينهما وتبويبها كمركز متقابل بين المنطقتين. ويتم حساب الفرق بين هذين المركزين ويتم تبويب هذا الفرق كقيمة مطلقة



في إحدى المنطقتين الأولى أو الثانية (بناء على القيمة الأكبر في المراكز غير المتقابلة للمنطقتين). ثم يتم مقارنة الفرق الناتج مع المركز غير متقابل للمنطقة الثالثة والتي سوف تسفر عن إحدى النتائج التالية:

1- قيمة الفرق والمركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة ذات طبيعة واحدة، في هذه الحالة يتم حساب مجموعهما ويكون الناتج عبارة عن المركز غير المتقابل النهائي.

2- قيمة الفرق والمركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة ذات طبيعة مختلفة، في هذه الحالة يتم أخذ القيمة الأقل بينهما واعتبارها المركز المتقابل بين المنطقة الثالثة من ناحية والمنطقة الأولى أو الثانية من ناحية أخرى (يعتمد ذلك على مكان تبويب الفرق الناتج بين المنطقة الأولى والثانية). ويتم حساب الفرق بين القيمتين (الفرق بين المنطقة الأولى والثانية والمركز غير المتقابل للمنطقة الثالثة)، ويمثل الناتج المركز النهائي الغير متقابل.

ب- الحالة الثانية: أن يكون المركزين غير المتقابلين بالمنطقة الأولى والثانية ذات طبيعة واحدة في هذه الحالة يجب إتباع ما يلي:

- في حالة أن المركز الغير متقابل في المنطقة الثالثة له نفس طبيعة المراكز غير المتقابلة في المنطقة الأولى والثانية، يصبح مجموع المناطق الثلاثة عبارة عن المركز - النهائي - الغير متقابل.
- في حالة أن المركز المرجح الغير متقابل في المنطقة الثالثة ذات طبيعة مختلفة عن المراكز في المنطقة الأولى والثانية، يتم في هذه الحالة إيجاد الفرق بين المركزين في المنطقة الثانية والثالثة. ويبوب هذا الفرق في إحدى المنطقتين بناء على القيمة المطلقة الأكبر لهما بحيث: بحيث:-
- إذا ما تم تبويب الفرق في المنطقة الثالثة، يكون الناتج ذات طبيعة مختلفة عن التي يحملها المركز بالمنطقة الأولى. وفي هذه الحالة تكون القيمة الأقل هي قيمة المركز المتقابل بين المنطقة الأولى والثالثة، ويكون الفرق بينهما هو المركز غير المتقابل النهائي.
- إذا ما تم تبويب الفرق في المنطقة الثانية، في هذه الحالة يكون له نفس طبيعة المركز غير المتقابل في المنطقة الأولى، وبالتالي يتم جمعهما ويصبح الناتج يمثل المركز غير المتقابل النهائي.

الخطوة الثامنة: حساب رأس المال اللازم للمراكز المتقابلة بين المناطق

يتم حساب المرحلة الثالثة لرأس المال اللازم عن طريق ضرب المراكز المرجحة المتقابلة بين المناطق الثلاثة في المعامل المحدد في الجدول رقم (2)، ثم جمع النتائج.

الخطوة التاسعة: حساب رأس المال اللازم للمركز النهائي غير المتقابل

يتم حساب المرحلة الرابعة لرأس المال اللازم عن طريق ضرب المركز الغير المتقابل النهائي في معامل 100%.

الخطوة العاشرة: حساب إجمالي رأس المال المطلوب.

يتم حساب إجمالي رأس المال المطلوب من خلال حاصل جمع نتائج الخطوات الرابعة، السادسة، الثامنة، التاسعة.

2- طريقة فترة الاسترداد Duration Method

لكي يتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر العامة المتعلقة بأوراق الدين (السندات) باستخدام طريقة فترة الاسترداد يجب إتباع الخطوات التالية:

1- يتم حساب متوسط فترة الاسترداد المعدلة لكل ورقة من أوراق الدين وفقاً للمعادلات التالية

$$D = \frac{\sum_{t=1}^m \frac{tC}{(1+r)^t}}{\sum_{t=1}^m \frac{C}{(1+r)^t}}$$



$$\text{Modified duration (MD)} = D / (1+r)$$

حيث : $D =$ متوسط فترة الاسترداد (بعدد السنوات)

$r =$ معدل العائد السائد

$Ct =$ التدفقات النقدية طوال فترة السند

$MD =$ متوسط فترة الاسترداد المعدلة

2- يتم تبويب أوراق الدين في مدى الفترات الزمنية للمناطق الثلاثة المبينة في الجدول التالي (جدول رقم 3) ، وذلك حسب متوسط فترة الاسترداد المعدلة المحسوبة لكل منهم.

3- يتم حساب فترة الاسترداد المرجحة لكل أداة من خلال المعادلة التالية:

سعر السوق للورقة \times متوسط فترة الاسترداد المعدلة للورقة \times التغير في سعر العائد المفترض (وفقا للوارد بالجدول رقم 3)

4- يتم حساب مراكز الفائض والعجز لفترات الاسترداد المرجحة لكل منطقة. ويتم مقارنة مركز الفائض ومركز العجز لكل منطقة للوصول إلى المركز المتقابل Matched position لكل منطقة.

5- يتم حساب المركز غير المتقابل Unmatched position وذلك بإتباع نفس الخطوات التي تم شرحها بالخطوة السابعة الواردة في طريقة الاستحقاق.

6- يتم حساب إجمالي رأس المال اللازم لمجموع الخطوات التالية:

- 2% من مركز المتقابل لفترة الاستحقاق المرجحة لكل منطقة

- 40% من الفرق بين المركز المتقابل للمنطقة الأولى والمنطقة الثانية ، والفرق بين المركز المتقابل بين المنطقة الثانية والمنطقة الثالثة.

- 150% من الفرق الناتج بين المنطقة الأولى والمنطقة الثالثة

- 100% من باقي المركز غير المتقابلة

جدول رقم 3

المنطقة	فترة الاسترداد المعدلة	التغير في معدل العائد (مفترض)
المنطقة الأولى	سنة فأقل	1%
المنطقة الثانية	أكثر من سنة إلى 3.6 سنة	0.85%
المنطقة الثالثة	أكثر من 3.6 سنة	0.7%



مرفق رقم (2)

1- عقود أسعار العائد المستقبلية، اتفاقيات أسعار العائد الآجلة، والارتباطات الآجلة لشراء أو بيع سندات يجب أن تعامل باعتبارها مزيج من مراكز فائض (long) وعجز (short). وبالنسبة لتلك الأدوات المالية فإن مركز الفائض (long) يعكس قيام البنك بتثبيت سعر العائد الذي سيقوم بالحصول عليه في وقت محدد في المستقبل، في حين أن مركز العجز (short) يعكس قيام البنك بتثبيت سعر العائد الذي سيقوم بدفعه في وقت محدد في المستقبل. هذا ويجب أن يتم معاملة الأدوات المالية بذات القيم الافتراضية notional باعتبارها تمثل مخاطر مراكز أسعار العائد العامة general risk والمحددة specific risk. ويتم استخدام القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد لدى احتساب متطلبات رأس المال.

على سبيل المثال :

شراء عقود أسعار العائد المستقبلية A Long interest rate futures يجب معاملة هذا المركز باعتباره مزيج من مركز عجز (short) كما في حالة السندات الحكومية zero coupon التي تستحق في تاريخ تسوية العقود المستقبلية، ويعامل باعتباره مركز فائض (long) كما في حالة السندات الحكومية zero coupon بذات تاريخ استحقاق الأداة المالية موضوع العقد. ويجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم احتساب مخاطر محده لتلك الأدوات حيث يتم معاملتها كأدوات حكومية مركزية بوزن ترجيحي صفر %.

شراء سندات مستقبلية A Long bond futures يجب معاملة هذا المركز باعتباره مزيج من مركز عجز (short) كما في حالة السندات الحكومية zero coupon التي تستحق في تاريخ التسليم الخاص بالعقود المستقبلية ويعامل باعتباره مركز فائض (long) كما في حالة السند موضوع العقد بتاريخ استحقاق يساوى أجل هذا السند.

بيع اتفاقية أسعار عائد آجلة A Sold FRA (هي اتفاقية للحصول على سعر العائد في المستقبل) يجب معاملة هذا المركز باعتباره مركز فائض (long) بتاريخ استحقاق يساوى تاريخ التسوية مضافاً إليه مدة العقد وباعتباره مركز عجز (short) يستحق في تاريخ التسوية. وكما هو الحال في العقود المستقبلية لا تنشأ أية مخاطر محده عن تلك الأدوات المالية.

ارتباطات آجلة A Forward commitments لشراء سندات يجب معاملتها كمزيج من مركز عجز يستحق في تاريخ التسوية وباعتبارها مركز فائض وفقاً لعمر السند. ولدى احتساب المخاطر المحددة لتلك السندات يتم معالجة مركز العجز كما هو الحال في الأدوات الحكومية المركزية ويتم معاملة مركز الفائض الناتج عن هذا السند على النحو الذي يتفق مع طبيعته.

2- عقود أسعار الصرف الآجلة Foreign exchange forwards : يجب تقسيمها إلى مزيج من مركز فائض (long) في حالة العملة المشتراه كما هو الحال بالنسبة للسندات الحكومية zero coupon أو مركز عجز (short) في حالة العملة المباعة كما هو الحال بالنسبة للسندات الحكومية zero coupon وفي كلتا الحالتين فإن تاريخ استحقاق تلك المراكز هو نفسة تاريخ التسوية الخاص بالعقد الآجل وبناء عليه تعامل تلك المراكز باعتبارها تمثل مخاطر أسعار العائد.

3- عقود المبادلة Swaps : يجب تجزئة تلك العقود إلى شقين منفصلين و ذلك وفقاً لما هو موضح في الحالات التالية:

عقود مبادلة أسعار العائد Interest rate swaps: يتم معالجتها باعتبارها مركزين افتراضيين two notional positions كما هو الحال بالنسبة لسندات حكومية ذات تواريخ استحقاق محده. وعند احتساب مخاطر أسعار العائد يجب معاملة عقود المبادلة على نفس الأساس الذي تعامل به البنود داخل الميزانية وبالتالي فإن عقود مبادلة أسعار العائد Interest rate swaps التي يبرمها البنك للحصول على سعر عائد متغير مقابل دفع سعر عائد ثابت يجب أن تعامل باعتبارها مركز فائض



(long) في أداءه ماليه ذات عائد متغير بتاريخ استحقاق يعادل الفترة التالية لإعادة التسعير ، كما أنها تعامل باعتبارها مركز عجز (short) في أداءه ماليه ذات عائد ثابت بنفس تاريخ الاستحقاق الخاص بعقد المبادلة نفسه.

إما في حالة عقود مبادلة العملات **Currency swaps**: فإن العملية تنقسم إلى عقدي صرف أجل ويتم معالجتهما على هذا الأساس.

أما عقود مبادلة الأسهم **Equity swaps**: الخاصة بالأسهم ، محفظة الأسهم أو مؤشرات الأسهم فيجب تحويلها إلى مركزين افتراضيين **two notional positions** ، فعلى سبيل المثال فإن عقد مبادلة الأسهم الذي يحصل البنك بمقتضاه على قيمة التغير في أسعار سهم أو مؤشر سهم محدد و ذلك مقابل دفع قيمة التغير في أسعار سهم أو مؤشر آخر مختلف ، و يجب أن يعامل باعتباره مركز فائض (long) في الحالة الأولى وباعتباره مركز عجز (short) في الحالة الاخير .

4- مؤشرات الاسهم : يجب أخذ مراكز مؤشرات الأسهم **Equity Indices** - إن وجدت بمحفظة المتاجرة لدى البنك - في الاعتبار عند حساب المخاطر العامة والمحددة لمراكز الأسهم (كما هو وارد بالقسم الثاني الجزء 2/3). ويتم التعامل مع مؤشرات الأسهم بإتباع إحدى الطريقتين التاليتين:

أ - يتم التعامل مع مؤشر الأسهم على أساس انه أداة مالية واحدة منفصلة وتكون قيمته مساوية لمجموع القيم السوقية للأسهم المكونة له ويتم حساب مخاطر عامة لهذا المؤشر ولا يتم حساب مخاطر محددة، بشرط أن يكون المؤشر متنوع بشكل جيد **Broadly diversified indices**.

ب- يتم تقسيم المؤشر إلى عدة مراكز تمثل الأسهم المكونة له ، وفي هذه الحالة يتم عمل مقاصة بين هذه المراكز ومراكز الأسهم المثيلة لها بمحفظة المتاجرة لدى البنك.

5- الأوراق المالية القابلة للتحويل **Convertible Securities**: يجب أن تعامل كما لو كانت مراكز متعلقة بأدوات ماليه خاصة بأسعار عائد أو أسهم .

6- اتفاقيات إعادة الشراء وترتيبات إقراض أوراق ماليه

Repurchase agreements & Securities lending arrangements

أن الأوراق المالية في دفاتر المتاجرة التي يتم نقلها بمقتضى اتفاقيات معتمده لإعادة شراء أو ترتيبات إقراض أوراق ماليه يجب أن يأخذها الناقل / المقرض في الاعتبار عند احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق ، وبناء عليه عندما تنقل ملكية الورقة المالية المملوكة لبنك ما (والمتضمنة في احتساب مخاطر السوق الخاصة به) بمقتضى اتفاقية إعادة شراء ، فإنه يتعين على البنك أن يستمر في أخذها في الاعتبار عند احتساب مخاطر أسعار العائد ومخاطر الأسهم الخاصة به.

7 - الخيارات

يجب أن تعامل عقود الخيارات التي تتم على كل من أسعار العائد، أدوات الدين، الأسهم، مؤشرات الأسهم، العمليات المستقبلية، عمليات المبادلة، العملات الأجنبية باعتبارها تمثل مراكز مساوية للقيمة السوقية للأدوات المالية موضوع العقد مضروبة في معامل التغير **Delta** وذلك للحصول على قيمة المراكز المرجحة بمعامل التغير **Delta – Weighted Position** . ويجوز إجراء مقاصة بين قيمة المراكز المرجحة بمعامل التغير ومراكز الأدوات المالية المثيلة لها لدى البنك ، على أن يتم إدراج صافي القيمة الناتجة



عن عملية المقاصة فيما بعد ضمن نظم القياس المطبقة بالبنك لاحتساب المخاطر الناشئة عن عقود الخيارات. ويمكن للبنك الحصول على قيمة معامل التغير Delta من السوق المنظمة بالنسبة لعقود الخيارات المتداولة. أما في حالة عدم توافر معلومات كافية بالسوق أو التعامل على عقود الخيارات خارج المقصورة، يمكن القيام باحتساب قيمة معامل التغير داخل البنك ذاته بشرط أن يتم الحصول على موافقة البنك المركزي المصري مسبقاً في هذا الشأن.



مرفق رقم (3)

مثال عملي على طريقة حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر عقود الخيارات باستخدام الطريقة البسيطة

بفرض أن بنك ما في حوزته 100 سهم ، وأن القيمة السوقية للسهم الواحد تبلغ 10 جنية. وقد قام البنك المذكور بإبرام عقد خيارات يتيح له الحق في بيع هذه الأسهم بسعر 11 جنية / سهم (Strike price) في المستقبل . في هذه الحالة يمكن حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر عقد الخيارات بإتباع الطريقة البسيطة على النحو التالي:
رأس المال اللازم = القيمة السوقية للأسهم × (10% مخاطر عامة + 10% مخاطر محددة)

$$= 1000 \times 20\% = 200 \text{ جنيها}$$

يخصم مئة : قيمة 100 جنيها والتي تمثل الفرق بين سعر التنفيذ وسعر السوق للأسهم (في حالة إذا كان سعر التنفيذ اكبر من سعر السوق للسهم ، أي أنه في صالح البنك) ، ومن ثم يصبح رأس المال المطلوب = 200 - 100 = 100 جنيها فقط .

ويتم إتباع الطريقة ذاتها عند إجراء أية عقود خيارات على العملات الأجنبية والادوات المالية المرتبطة بأسعار العائد.



المرفق الرابع نظام التقارير





البنك المركزي المصري
قطاع الرقابة والإشراف
كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج رقم 1 : متطلبات رأس المال للمخاطر العامة باستخدام طريقة الاستحقاق / لمراكز المتاجرة الخاصة بالسندات والمشتقات المالية المرتبطة بمراكز المتاجرة الخاصة بالسندات، أسعار العائد، وأسعار الصرف

أسم البنك :
كود :
التاريخ :

تاريخ الإرسال :

القيمة بالالف جنيه

المنطقة	الفترة الزمنية		الأوزان %	جنيه مصري		دولار امريكي		جنيه استرليني		يورو		ين ياباني		فرنك سويسري		ريال سعودي		اخرى		مجموع		عملة
	كوبون 3% أو أكثر	كوبون أقل من 3%		عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	عجز	فائض	
الاول	شهر أو أقل	شهر أو أقل	صفر																					
	أكبر من شهر الى 3 أشهر	أكبر من شهر الى 3 أشهر	0.20																					
	أكبر من 3 أشهر الى 6 أشهر	أكبر من 3 أشهر الى 6 أشهر	0.40																					
	أكبر من 6 أشهر الى سنة	أكبر من 6 أشهر الى سنة	0.70																					
الثاني	أكبر من سنة الى سنتين	أكبر من سنة الى 1.9 سنة	1.25																					
	أكبر من سنتين الى 3 سنوات	أكبر من 1.9 سنة الى 2.8 سنة	1.75																					
	أكبر من 3 سنوات الى 4 سنوات	أكبر من 2.8 سنة الى 3.6 سنة	2.25																					
	أكبر من 4 سنوات الى 5 سنوات	أكبر من 3.6 سنة الى 4.3 سنة	2.75																					
الثالث	أكبر من 5 سنوات الى 7 سنوات	أكبر من 4.3 سنة الى 5.7 سنة	3.25																					
	أكبر من 7 سنوات الى 10 سنوات	أكبر من 5.7 سنة الى 7.3 سنة	3.75																					
	أكبر من 10 سنوات الى 15 سنة	أكبر من 7.3 سنة الى 9.3 سنة	4.50																					
	أكبر من 15 سنة الى 20 سنة	أكبر من 9.3 سنة الى 10.6 سنة	5.25																					
	أكثر من 20 سنة	أكبر من 10.6 سنة الى 12 سنة	6.00																					
		أكبر من 12 سنة الى 20 سنة	8.00																					
		أكبر من 20 سنة	12.50																					
	مجموع	مجموع																						
			0.00																					

أجمالي متطلبات كفاية رأس المال

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج رقم 2: متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة لمراكز المتاجرة الخاصة بالسندات *

اسم البنك :

كود :

التاريخ :

تاريخ الإرسال :

القيمة بالآلاف جنيه

أجمالي	عملات أخرى		ريال سعودي		فرنك سويسري		ين ياباني		يورو		جنيه استرليني		دولار امريكي		جنيه مصري		وزن المخاطر		
	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز	فانض	عجز			
																	0.00%	1-0	البنود الخاصة بالحكومات المركزية (وفقاً لتصنيف OECD)
																	2.00%	2	
																	5.00%	3	
																	10.00%	7-4	
																	0.31%	حتى 6 اشهر	البنود ذات المخاطر المنخفضة
																	1.25%	أكبر من 6 أشهر وحتى 24 شهر	
																	2.00%	أكبر من 24 شهر	
																	10.00%		البنود ذات المخاطر العالية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0			مراكز الفانض والعجز لكل عملة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0			متطلبات رأس المال لكل عملة

0.0

أجمالي متطلبات كفاية رأس المال:
0.0

* تتضمن مراكز المتاجرة الخاصة بالمشتقات المالية المرتبطة بالسندات والخاضعة لمتطلبات رأس المال للمخاطر المحددة.

البنك المركزي المصري
قطاع الرقابة والإشراف
كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج تجميعي (أ)

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

تاريخ الارسال :

القيمة بالالف جنيه

0.00

متطلبات رأس المال نموذج رقم 1

0.00

متطلبات رأس المال نموذج رقم 2

0.00

متطلبات رأس المال نموذج رقم 3

0.00

متطلبات رأس المال لعقود الخيار باستخدام الاسلوب المبسط *

0.00

متطلبات رأس المال لصناديق الاستثمار باستخدام الطريقة العامة (RESIDUAL METHOD)

0.00

أجمالي متطلبات رأس المال

*يتم الاقرار بتفاصيل احتساب هذا المتطلب.

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج رقم 4: متطلبات رأس المال لمخاطر التسوية - الدفع عند الاستلام (DVP)

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

تاريخ الإرسال :

القيمة بالالف جنيه

متطلبات رأس المال	الخسائر*	القيمة السوقية الحالية	السعر المتفق عليه في تاريخ التسوية	وزن مخاطر	عدد أيام العمل بعد تاريخ التسوية
$[5] = [4] \times [1]$	$[4] = [2] - [3]$	[3]	[2]	[1]	
0	0			0.10	15 - 5
0	0			0.50	30 - 16
0	0			0.75	45 - 31
0	0			1.00	46 أو أكثر
0.00	الاجمالي				

* إذا كان الفرق بين السعر المتفق عليه في تاريخ تسوية السندات، أدوات حقوق الملكية، العملات الأجنبية، والقيمة السوقية لا ينتج عنه خسائر، لا يتم احتساب متطلبات رأس المال لهذه العملية ولا يتم ادراجها في هذا الجدول.

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج رقم 5 : متطلبات رأس المال لمخاطر التسوية – التسليم بدون دفع (Free Delivery (Non-DVP)

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

تاريخ الارسال :

القيمة بالالف جنيهه

متطلبات رأس المال	متطلبات رأس المال %	القيمة السوقية للادوات المالية او الدفعات التي تم تسليمها	وزن المخاطر للطرف المقابل	فئة الطرف المقابل
[4]=[1] X [2] X [3]	[3]	[2]	[1]	
0.00	%10		0.00	
0.00			0.20	
0.00			0.50	
0.00			1.00	
0.00	الأجمالي			

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج تجميعي (ب) : إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر التسوية

أسم البنك :

تاريخ الإرسال :

كود :

التاريخ :

القيمة بالالف جنيه

متطلبات رأس المال نموذج رقم 4

0.00

متطلبات رأس المال نموذج رقم 5

0.00

إجمالي متطلبات رأس المال

0.00

نموذج رقم 6: متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل لعقود المشتقات المالية (خارج الاسواق المنظمة OTC، عقود خاصة بدفاتر المتاجرة) أسلوب أسعار السوق السائدة (Mark-To-Market)

تاريخ الارسال :

أسم البنك :

كود :

القيمة بالالف جنيه

التاريخ :

القيمة المرجحة بأوزان المخاطر	أجمالي القيمة المعرضة للمخاطر	الاحتمالات المستقبلية للتعرض للمخاطر الائتمانية (ب)	اوزان الاحتمالات المستقبلية للتعرض للمخاطر الائتمانية	القيمة (الاسمية) المحددة	تكلفة الاستبدال	وزن المخاطر للطرف المقابل	الفترة المتبقية للاستحقاق
[7] = [1] X [6]	[6] = [2] + [5]	[5] = [3] X [4]	[4]	[3]	[2]	[1]	
							أ. عقود أسعار العائد
						0.00	بدون الارتباط بالفترة المتبقية
0	0	0	0.000			0.20	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.005			0.20	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمس سنوات
0	0	0	0.015			0.20	أكبر من خمس سنوات
0	0	0	0.000			1.00	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.005			1.00	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمسة سنوات
0	0	0	0.015			1.00	أكبر من خمس سنوات
0	0	0		0	0		المجموع
							ب. عقود أسعار الصرف و الذهب
						0.00	بدون الارتباط بالفترة المتبقية
0	0	0	0.010			0.20	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.050			0.20	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمس سنوات
0	0	0	0.075			0.20	أكبر من خمس سنوات
0	0	0	0.010			1.00	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.050			1.00	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمس سنوات
0	0	0	0.075			1.00	أكبر من خمس سنوات
0	0	0		0	0		المجموع
							ج. عقود أدوات حقوق الملكية
						0.00	بدون الارتباط بالفترة المتبقية
0	0	0	0.060			0.20	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.080			0.20	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمس سنوات
0	0	0	0.100			0.20	أكبر من خمس سنوات
0	0	0	0.060			1.00	أقل من أو يساوي سنة
0	0	0	0.080			1.00	أكبر من سنة وأقل أو يساوي خمس سنوات
0	0	0	0.100			1.00	أكبر من خمس سنوات
0	0	0		0	0		المجموع
0	0	0		0	0		المجموع الكلي

متطلبات رأس المال (10%)

(أ) يتضمن هذا الجدول العقود الخاصة بدفاتر المتاجرة فقط.

(ب) لا يتم احتساب الاحتمالات المستقبلية للتعرض للمخاطر الائتمانية في حالة عقود مبادلة أسعار العائد للطرف ذو العائد المتغير.

(ج) المجموع الكلي لمبالغ العقود المرجحة بأوزان مخاطر يتم ضربها في 8% معامل متطلبات رأس المال.



البنك المركزي المصري
قطاع الرقابة والإشراف
كفاية رأس المال لمخاطر السوق
نموذج رقم 7 : متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل

تاريخ الإرسال :

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

القيمة بالآلاف جنيهه

متطلبات رأس المال	نسبة متطلب رأس المال	الفرق الموجب*	سعر السوق الحالي للضمانات / المبالغ طرف البنك	سعر السوق الحالي للأوراق المالية أو عمليات الاقتراض	وزن المخاطر للطرف المقابل	تحليل اتفاقيات الالتزام بأعادة الشراء وعمليات اقتراض الأوراق المالية لكل وزن مخاطر للطرف المقابل
$[6] = [1] \times [4] \times [5]$	[5]	$[4] = [2] - [3]$	[3]	[2]	[1]	
0.00	%10	0.00			%0	
0.00		0.00			%20	
0.00		0.00			%100	
0.00		0.00				
0.00	الأجمالي					
متطلبات رأس المال	نسبة متطلب رأس المال	الفرق الموجب	سعر السوق الحالي للأوراق المالية أو عمليات الاقتراض	سعر السوق الحالي للضمانات / المبالغ لدى الطرف المقابل	وزن المخاطر للطرف المقابل	تحليل اتفاقيات الالتزام بأعادة البيع وعمليات اقتراض الأوراق المالية لكل وزن مخاطر للطرف المقابل
$[6] = [1] \times [4] \times [5]$	[5]	$[4] = [2] - [3]$	[3]	[2]	[1]	
0.00	%10	0.00			%0	
0.00		0.00			%20	
0.00		0.00			%100	
0.00		0.00				
0.00	الأجمالي					
0.00	الإجمالي الكلي					

* إذا كان الفرق بقيمة سالبة لا يتم احتساب متطلبات رأس المال.

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج تجميعي (ج) : إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل

تاريخ الإرسال :

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

القيمة بالآلاف جنيهه

0.00

متطلبات رأس المال نموذج 6

0.00

متطلبات رأس المال نموذج 7

0.00

إجمالي متطلبات رأس المال

جدول 8 أ : مركز العملات الاجنبية

تاريخ الارسال :

اسم البنك :

كود :

التاريخ :

القيمة بالالف جنيهه

الاجمالي	ذهب	جنيه مصري	عملات أخرى	ريال سعودي	فرنك سويسري	ين ياباني	يورو	جنيه استرليني	دولار أمريكي	
1. الأصول										
0										نقدية
0										أرصدة لدى البنك المركزي
0										ودائع لدى البنك المركزي لليلة واحدة
0										شيكات وحوالات وكوبونات مشتراه
0										أذون الخزانة
0										شهادات الايداع
0										الأوراق المالية :
0										بغرض المتاجرة
0										متاحة للبيع
0										محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
0										استثمارات في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
0										صكوك البنك المركزي
0										أرصدة لدى البنوك
0										بنوك محلية
0										بنوك في الخارج
0										القروض
0										قروض العملاء
0										قروض للبنوك
0										بنود خاصة بأعادة تقييم العملات
0										أصول وأرصدة مدينة أخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الأصول
0										أصول خارج الميزانية متعلقة بمراكز عملات أجنبية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الأصول و البنود خارج الميزانية المتعلقة بمراكز اسعار الصرف
2. الالتزامات										
0										رأس المال المدفوع
0										الاحتياطيات
0										الاحتياطي القانوني
0										احتياطيات أخرى
0										أرباح محتجزة (خسائر)
0										شيكات وحوالات مستحقة الدفع
0										أرصدة مستحقة للبنك المركزي
0										عمليات اعادة الشراء لمدة ليلة واحدة
0										أرصدة مستحقة للبنوك
0										بنوك محلية
0										بنوك خارجية
0										مبالغ مقترضة طويلة الاجل
0										سندات مصدرة
0										الودائع
0										شهادات ادخار و ايداع
0										المخصصات
0										بنود خاصة بأعادة تقييم العملات
0										التزامات و ارصدة دائنة أخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
0										التزامات خارج الميزانية متعلقة بمراكز عملات أجنبية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية و البنود خارج الميزانية المتعلقة بمراكز اسعار الصرف

البنك المركزي المصري
قطاع الرقابة والإشراف
جدول 8 ب : مركز العملات الأجنبية

تاريخ الارسال :

أسم البنك :
كود :
التاريخ :

القيمة بالالف جنيه

الاجمالي	ذهب	جنيه مصري	عملات أخرى	ريال سعودي	فرنك سويسري	ين ياباني	يورو	جنيه استرليني	دولار أمريكي	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الاصول
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصافي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أصول خارج الميزانية متعلقة بمراكز عملات أجنبية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	التزامات خارج الميزانية متعلقة بمراكز عملات أجنبية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصافي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمال الاصول و البنود خارج الميزانية المتعلقة بمراكز اسعار الصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية والبنود خارج الميزانية المتعلقة بمراكز اسعار الصرف
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الصافي



البنك المركزي المصري
قطاع الرقابة والإشراف
كفاية رأس المال لمخاطر السوق
نموذج 8 ج : صافي مراكز العملات الأجنبية
(صافي المراكز التي تتكون من مجموع العناصر الموجبة والسالبة)

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

تاريخ الارسال :

القيمة بالالف جنيه

متطلبات رأس المال	أجمالي المركز/ رأس المال	رأس المال	أجمالي مركز العملات الأجنبية	المركز بالجنيه المصري	القيمة بالالف جنيه																صافي المراكز	
					أجمالي	ذهب	جنيه مصري	أخرى	ريال	فرنك	ين	يورو	أسترليني	دولار								
CAR	(%)	-	0	0	0	*	0	0	*	0	*	0	*	0	*	0	*	0	*	0	*	0

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والاشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج 9: متطلبات رأس المال باستخدام نماذج القياس الداخلية

مراكز السندات والمشتقات المالية للسندات – أسعار العائد وأسعار الصرف / مراكز الاسهم والمشتقات المالية لمؤشرات الاسهم وأدوات حقوق الملكية

تاريخ الارسال :

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

القيمة بالالف جنيه

أجمالي الخسائر المحتملة
الخسائر المحتملة 1 = (نفس اليوم)
الخسائر المحتملة 2 = (متوسط 60 يوم عمل)

معامل الضرب B

متطلبات رأس المال *

متطلبات رأس المال 1 = اجمالي الخسائر المحتملة 1 X (جزر تربيعي 10)
أو

متطلبات رأس المال 2 = B X اجمالي الخسائر المحتملة 2 X (جزر تربيعي 10)

0.00

0.00

متطلب رأس المال 1 أو رأس المال 2 أيهما أكبر

*في حالة الجمع بين استخدام النماذج الداخلية والأسلوب المعياري، يتم اضافة متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة باستخدام الاسلوب المعياري.



البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

كفاية رأس المال لمخاطر السوق

نموذج تجميعي (د) : احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق

تاريخ الإرسال :

أسم البنك :

كود :

التاريخ :

القيمة بالالف جنيه

متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق :

0.00

1. لمخاطر المركز " نموذج تجميعي (أ) "

0.00

2. لمخاطر التسوية " نموذج تجميعي (ب) "

0.00

3. لمخاطر الطرف المقابل " نموذج تجميعي (ج) "

0.00

4. لمخاطر أسعار الصرف (نموذج 8ج)

0.00

5. لمخاطر المركز ومخاطر أسعار الصرف المحتسبة باستخدام نماذج القياس الداخلية
(نموذج 9)

0.00

أجمالي متطلبات رأس المال :